FinTech
EGYPT

تقرير
منظور التكنولوجيا المالية

مصر - 2021

برعاية

برعاية
البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

المحتويات

الملخص التنفيذي	4
مقدمة	6
نطاق ومنهجية العمل	8
حقائق وأرقام	10
خريطة التكنولوجيا المالية لمصر 2021	12
نظرة عامة على قطاع التكنولوجيا المالية في مصر	14
المحاور الخمس الرئيسية لاستراتيجية البنك المركزي للتكنولوجيا المالية والابتكار	19
▪ محور الطلب	21
▪ محور الكوادر	33
▪ محور التمويل والاستثمارات	41
▪ محور القواعد الرقابية	49
▪ محور الحوكمة والشراكات	61
الخاتمة	68
شروط الاستخدام وإخلاء المسؤولية	69

الملخص التنفيذي

في ظل ما يشهده العالم مؤخرًا من تَقَدُّم هائل في مجال التكنولوجيا التي أصبحت محركًا أساسيًا لكافة المجالات، والذي انعكس على مجال التكنولوجيا المالية الذي نال قسطًا كبيرًا من هذا التقدم، حيث تلعب التكنولوجيا دورًا كبيرًا في تطور وسائل تقديم الخدمات والمنتجات المالية التقليدية للمواطنين سواءً كانت مصرفية أو مالية، وقد تنامي هذا الدور في الآونة الأخيرة بوتيرة متسارعة ومتلاحقة بصورة تُمَثِّلُ طفرةً حقيقيةً من شأنها الانتقال إلى عصر جديد من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة التي تفي باحتياجات العملاء بل وتلبي توقعاتهم وتطلعاتهم؛ بطريقة سهلة وآمنة وبتكلفة أقل.

وفي ضوء حرص الدولة المصرية على مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع في هذا المجال، وفي ضوء التوجه العام للتحول نحو مجتمع رقمي، فقد اتخذت مصر أولى خطواتها نحو هذا التحول؛ بوضع الإطار العام للتحول الرقمي المستهدف؛ ليتم ذلك بطريقة علمية ممنهجة قائمة علي التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية بالدولة، وقد تَضَمَّنَ هذا الإطار إستراتيجية التحول الرقمي والابتكار التي تُعَدّ أحد الأسس الهامة التي تعتمد عليها الدولة في تطبيق فكر "الجمهورية الجديدة"، ويظهر هذا جليًا خلال السنوات الأخيرة من خلال إطلاق الدولة لعددٍ من المبادرات والمشروعات التي من شأنها دعم تطبيق الحلول التكنولوجية المبتكرة في كافة القطاعات، ومنها:

- **رؤية مصر 2030:** وهي أجندة قومية أُطلِقَت في فبراير 2016، وهي تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة الأمد للدولة المصرية، وتهدف إلى تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في مختلف المجالات، وذلك من خلال عدد من المحاور الهامة.

- **التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد:** وهو أحد أهم أهداف إنشاء المجلس القومي للمدفوعات والذي تم انشائه بموجب القرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017، **برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي**؛ وعضوية رئيس الوزراء؛ ومحافظ البنك المركزي؛ وعدد من الوزارات والهيئات المعنية بالتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على النقد.

وفي هذا الإطار، وفي ظل ظهور جائحة كورونا ومالها من تداعيات على الاقتصاد ككل، تُعَدّ مصر أحد الدول الرائدة في المنطقة التي قامت باتخاذ إجراءات استباقية وداعمة للاقتصاد في مواجهة تداعيات هذه الجائحة بسرعة وبصورة تضمن الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وذلك بالتزامن مع التوجه العام للدولة منذ 2017 للتحول نحو اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتمادًا على النقد، والتي ساهمت أزمة جائحة كورونا في المُضِيِّ بخطىً متسارعة نحو هذا التوجه، ومن ثَمَّ تحقيق رؤية مصر 2030، و تعزيز التحول الرقمي المستهدف في جميع المجالات وخاصةً في مجال التكنولوجيا المالية.

مقدمة

لقد أصبحت التكنولوجيا المالية وما تقدمه من خدمات ومنتجات وحلول مبتكرة أحد أهم المجالات الواعدة على مستوى العالم، وذلك لما لها من مقدرة على الاستعانة بالآليات والتقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية للعملاء؛ وتمديد نطاق إتاحتها والاستفادة بها، ولقد أدي التطور الهائل الذي يشهده العالم اليوم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور جيل جديد من التطبيقات والحلول المالية والمصرفية المبتكرة، والتي تُسهِم بشكلٍ كبير في زيادة كفاءة الخدمات المالية واتساع رقعة انتشارها، وما يترتب على ذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد القومي.

ومن ثَمَّ، تُعد التكنولوجيا المالية والابتكار أحد الركائز الاستراتيجية الأساسية في الإطار العام الذي وضعته الدولة المصرية للتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، ومن هذا المُنطَلَق فقد قام البنك المركزي المصري بإطلاق استراتيجيته القومية "للتكنولوجيا المالية والابتكار" في مارس 2019، **تحت رعاية السيد محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر**، برؤية "أن تصبح مصر مركزًا للتكنولوجيا المالية في العالم العربي وأفريقيا معترفًا به عالميًا، وموطنًا للجيل القادم من الخدمات المالية والكوادر المُؤهلة الساعية نحو التطوير والابتكار"، إذ تُعَدّ هذه الاستراتيجية بمثابة حلقة الوصل بين رؤية البنك المركزي المصري ورؤية مصر 2030 من ناحية واحتياجات وتطلعات السوق المصري من ناحية أخري.

وتُعَدُّ مصر سوقًا جاذبة للاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية، حيث شهدت في السنوات الأخيرة تطورًا هائلًا في هذا المجال؛ حيث تُصَنَّف مصر ضمن أكبر أربع دول افريقية وأكثرها نشاطًا في مجالات التكنولوجيا المالية من حيث أعداد الشركات الناشئة؛ وإجمالي حجم الاستثمارات في القارة السمراء[1]، بينما تحتل المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الصفقات؛ وإجمالي حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية.[2]

إن هذا التقرير يتَضَمَّن عرضًا للتطور الذي طرأ مؤخرًا في مجال التكنولوجيا المالية في مصر وخاصةً خلال السنوات القليلة الماضية، كما يقوم بإلقاء الضوء على القدرات والكوادر الشابة لشركات التكنولوجيا المالية والاحتياجات التي تتطلع إلى تلبيتها، فضلًا عن أنه يُبرِز جهود البنك المركزي المصري والمبادرات التي قام بإطلاقها، والتي من شأنها الإسهام في دفع وتنشيط منظومة التكنولوجيا المالية داخل السوق المصري، والتي تأتي تحت مظلة استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار، ومن المتوقع أن يكون هذا التقرير محفزًا للابتكار في المستقبل، وداعمًا للتعاون بين كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية.

1 تقرير "FinTech Times Arab" لعام 2021
2 تقرير "FinTech Venture Investment" الربع الثالث 2021 - MagniTT

نطاق ومنهجية العمل

في إطار جهود فينتك ايجيبت "FinTech Egypt" الرامية لوضع رؤية متكاملة لكافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية العاملة داخل السوق المصري، ونظرًا لما تلاحظ مؤخرًا من أن مجال التكنولوجيا المالية في مصر يفتقر إلى وجود قاعدة بيانات متكاملة، فقد قامت "FinTech Egypt" بإعداد هذا التقرير، والذي يُقَدِّم رؤية متكاملة حول منظومة التكنولوجيا المالية في مصر2021، حيث تم الاستناد خلال اعداده إلى دراسات استقصائية تم إجراؤها على 112 شركة من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والقطاعات المغذية لها داخل السوق المصري، بالإضافة الى 18 من المؤسسات المعنية بالتكنولوجيا المالية مثل حاضنات ومسرعات أعمال التكنولوجيا المالية، وكذا المستثمرين في مجالات التكنولوجيا المالية، كما يتَضَمَّن التقرير أهم مراحل تطور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة خلال الأعوام الماضية، فضلًا عن عددٍ من البيانات والاحصاءات والمعلومات اللازمة لفهم وتحليل قدرات واحتياجات منظومة التكنولوجيا المالية بمصر، والتي رُوعِيَ فيها التركيز على الشركات الناشئة بصفتها أحد أهم الأطراف الرئيسية في المنظومة؛ إلا أنه من المخطط تضمين كبرى المؤسسات المالية؛ وشركات التكنولوجيا التى تعمل فى مجال التكنولوجيا المالية وتلك المغذية لها، وكبار مقدمي خدمات الدفع "PSP"، وكافة الأطراف المعنية بمنظومة التكنولوجيا المالية لتصبح مرجعًا معتمدًا للمشهد العام للتكنولوجيا المالية في مصر.

في حال وجود أي استفسارات، أو الرغبة في المشاركة في التقارير المزمع إصدارها بواسطة فينتك ايجيبت "FinTech Egypt"، يُرجى التواصل على info@fintech-egypt.com

حقائق وأرقام

تعد مصر من أكبر الدول في اقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، وثالث أكبر دولة في أفريقيا من حيث تعداد السكان. كما تعد منظومة التكنولوجيا المالية في مصر - كما في مختلف دول العالم - في حاجة مستمرة إلى التطوير لمواكبة التغير السريع في هذا المجال:

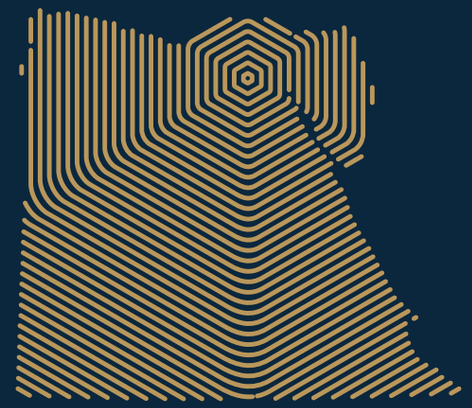

عدد السكان

[3] **105** مليون

[4] **3** ثـــالث
أكبر دولة في أفريقيا
من حيث تعداد السكان

[5] **23%** من إجمالي عدد السكان في المنطقة
أكبر الدول من حيث تعداد السكان
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

[6] **43%**
من السكان يعيشون في المناطق الحضرية

بيئة مواتية للأعمال التجارية

[7] **95.95%**
مشتركين في خدمات
الهاتف المحمول

[8] **57.3%**
مستخدمين للهواتف الذكية

[9] **24.7**
متوسط أعمار السكان

[10] **50%+**
نسبة الشمول المالي
(16 سنة فيما اكثر)

https://www.worldometers.info/world-population/egypt-population/ 3
https://www.worldometers.info/population/countries-in-africa-by-population/ 4
https://worldpopulationreview.com/country-rankings/mena-countries 5
https://www.statista.com/statistics/1229861/urban-population-of-egypt-by-governorate/ 6
https://datareportal.com/reports/digital-2021-egypt?rq=egypt 7
https://datareportal.com/reports/digital-2021-egypt?rq=egypt 8
https://datareportal.com/reports/digital-2021-egypt?rq=egypt 9
البنك المركزي المصري 10

الاستثمارات والتمويل

[11] **4** رابـــــع
أكبر دولة في أفريقيا من حيث استثمارات التكنولوجيا المالية

2
ثاني أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث:

[12] **صفقات التكنولوجيا المالية بنسبة 23% من إجمالي الصفقات**

[13] **حجم استثمارات التكنولوجيا المالية بنسبة 21% من إجمالي الاستثمارات**

الكوادر

[14] **3.4** مليون
طالب جامعي

[15] **71.2%**
نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل عام

سهولة ممارسة الأعمال التجارية

[16] المركز **114** من أصل **190** دولة
في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
(حيث صعدت من المركز 128 في 2017)

[17] ضمن **42** دولة قامت بإصلاحات تنظيمية
في أربعة مجالات رئيسية نتج عنها تحسن التصنيف وهي:
تأسيس الشركات، والإصلاحات الضريبية، وحماية حقوق صغار المساهمين، ومؤشر الحصول على الكهرباء .

[18] المركز **90** من أصل **190** دولة
من حيث السرعة في تأسيس الشركات

[19] حوالي **12** يوم
المدة المطلوبة لبدء شركة جديدة
مقارنةً بـ 19.7 يوم المتوسط لدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

v https://cdn-website.partechpartners.com/media/documents/2021-02_Partech_Africa_2020_Africa_Tech_VC_Report.pdf 11
تقرير "FinTech Venture Investment" الربع الثالث 2021 - MagniTT 12
تقرير "FinTech Venture Investment" الربع الثالث 2021 - MagniTT 13
https://www.statista.com/statistics/1193251/number-of-students-in-higher-education-in-egypt/ 14
https://datareportal.com/reports/digital-2021-egypt?rq=egypt 15
16
https://enterprise.press/stories/2019/10/27/egypt-rises-six-spots-to-114th-in-world-banks-ease-of-doing-business-report/#.~:text=The%20country's%20score%20rose%20to,report%20compared%20to%20last%20year. 17
18
https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf 19

خريطة التكنولوجيا المالية لمصر 2021

جميع الحقوق محفوظة فينتك ايجيبت ©2022

الجهات الرقابية

البنك المركزي المصري CENTRAL BANK OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
NTRA

رؤوس الأموال المغامرة

global ventures
AUC ANGELS
AUR CAPITAL PRIVATE EQUITY HOUSE OF EGYPT
DFIN DIGITAL FINANCE HOLDING
algebraventures
FOUNDATION VENTURES
DISRUPTECH
sawari ventures
CVENTURES

الكيانات الداعمة

FinTech EGYPT
teknolojia
CENTRAL BANK OF EGYPT Egyptian Banking Institute
FINTECH GALAXY
THE EGYPTIAN FINTECH ASSOCIATION الجمعية المصرية للتكنولوجيا المالية
giz

حاضنات ومسرعات الأعمال

EFGEV FINTECH EMPOWERING INNOVATORS
FLAT 6 LABS CAIRO
THE AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO SCHOOL OF BUSINESS AUC VENTURE LAB
MINT by EGYPTBANK
رواد النيل NilePreneurs

الخدمات المصرفية المفتوحة والبنية التحتية

MONEY # PAYMENTS HUB
underlie
Leapro

إدارة التمويل الشخصي والتثقيف المالي

tago
compareha
نقيتي
Faydety فايدتي
CreditFins
qarenly
monie

إدارة المحاسبة والمصروفات

mada
zvendo
Hollydesk.
SubsBase
owaqaa
RETAILAK
Tegarti
FAWATERAK
deben Treasury Management System

إدارة الثروات والادخار

THARWACROWD
7SALA
GOLDADY
OPT FOLIO Portfolio Optimization with Insights
7aweshly
thndr
FaKKa

تم إعداد هذه الخريطة استنادًا إلى الدراسات الاستقصائية التي تم إجراؤها على 112 شركة من شركات التكنولوجيا المالية والقطاعات الناشئة المغذية لها في مصر، بالإضافة إلى 18 من المؤسسات المعنية والداعمة لمنظومة التكنولوجيا المالية، وبالتالي فهي تعتبر غير شاملة لكافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية في مصر.

الرواتب والمزايا

nowpay
paynas
Ka$hati your money back
PAYMINT
خزنة
zeal
lucky.
dopay
WAFFAR

منصات أصحاب الأعمال

CAPITER
مكسب maxab
فاتورة
ULTRATEB
مورد
مقاليد MAQALID

تحليل البيانات والذكاء الصناعي

SYNAPSE ANALYTICS
Pianat.ai
dorq
Analyze That

التكنولوجيا التأمينية

MEDMISR
Amanleek
Estafsar
bringy

جمعيات الادخار والإقراض الدوري

DAYRAH SOLUTIONS
Qaishni قايشني
الجمعية
MoneyFellows

التكنولوجيا الرقابية

Digified
VALIFY
EGYTECHLAB
-YOND From Ideas To Business Values

الإقراض والتمويل البديل

AMWAL
Mawelny
QARDY قرضي
CAYE$H
DTH
Shahry
كاشي
valU It's About Time
blink
PAYMOBSUPP
CLIX
قسطلي Qastaly
IWWA
DAYRA
BELCASH

المدفوعات والتحويلات

BITYCASH
COWPAY
Payten
Klivvr
mdp masria digital payments
PayTabs
wyrd
Kashier Payment Solutions
TELDA
easy kash
raseedy رصيدي
ALIPH Inc.
XPAY
klickit Your Electronic Payment Module
AxisPay
eCashat كاشات
milango
Flutterwave
gedo.Pay
TPAY MOBILE
COPAL
Halan
movo
paysky
paymob
Flick
Spare
vapulus
cashcall

حلول أخري

BAIE3
BOYOT بيوت
Mozare3 Farmers Partner
AbuErdan.com

خريطة التكنولوجيا المالية لمصر 2021

جميع الحقوق محفوظة فينتك ايجيبت ©2022

نظرة عامة على قطاع التكنولوجيا المالية في مصر

إنشاء المجلس القومي للمدفوعات «NPC»

من منطلق قناعة البنك المركزي المصري أن الخطوة الأولى نحو التحول إلى اقتصاد رقمي تبدأ أولى خطواتها من خلال تطوير التقنيات التكنولوجية المُستخدَمة في القطاع المصرفي-والتي شهدت بالفعل تطورًا سريعًا على نحو يُعَزِّز من الميزة التنافسية للخدمات المالية والمصرفية المقدمة للمواطنين، وتواصل الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الرقمية التفاعلية في جعل التجربة المصرفية آمنة وأكثر سرعة وملاءمة لاسيما لفئة الشباب- لذا فقد اتخذ البنك المركزي المصري قرارًا منذ بضع سنوات ببدء تحديث القطاع المصرفي، ليس فقط بهدف جذب الشرائح الشابة ولكن أيضًا بهدف تحويل مصر إلى اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد مما يترتب عليه تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع.

ومن هذا المُنطَلَق، فقد أخذ البنك المركزي المصري على عاتقه مسئولية تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية في مصر بهدف مواكبة التطور التكنولوجي الهائل في قطاع التكنولوجيا المالية، وتَبَنِّي الابتكارات الجديدة وتلبية تطلعات الجيل الجديد من الشباب نحو حلول تكنولوجية أسرع وأكثر فعالية بديلًا عن الخدمات المالية والمصرفية التقليدية.

لم تكن الأهداف المرجو تحقيقها سهلة المنال؛ حيث أن العمل على وضع خطة استراتيجية لتحقيق أهداف التحول الرقمي لن تتأتى إلا من خلال تظافر الجهود وتكاتف كافة أجهزة الدولة تحت رعاية القيادة السياسية، لذا فقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 89 لسنة 2017 بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات في فبراير من ذات العام برئاسة سيادته وعضوية السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، والسيد محافظ البنك المركزي المصري، وعددٍ من مُمَثِلي الوزارات والهيئات المعنية بالتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، والذي وضع إطار علمي ممنهج لهذا التحول.

وقد قام المجلس القومي للمدفوعات بتحديد عددٍ من الاختصاصات التي من شأنها تحقيق أهدافه، وتحقيق توجهات الدولة نحو التحول الرقمي، وتمثلت هذه الاختصاصات في:

- تطوير نُظُم الدفع القومية وأُطُر الإشراف عليها، للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نُظم أمنة وذات كفاءة وفاعلية.
- خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلًا عنه.
- العمل على تحقيق الشمول المالي، بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، وزيادة المتحصلات الضريبية.
- حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع.
- تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها.

تَوَجُّه مصر نحو التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد

لقد وضع البنك المركزي المصري منهجية للعمل تعتمد على تكاتف الجهود، وهو ما تحقق من خلال التوجه نحو تحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، عبر تشجيع المواطنين على استخدام الوسائل الرقمية في الدفع مقابل المنتجات والخدمات بديلًا عن النقود الورقية، وهو ما يسر من تحويل المبالغ النقدية بطريقة فعالة وساهم في زيادة المتحصلات الحكومية وموارد الدولة، وبالتالي دفع عجلة نمو الاقتصاد القومي. وهكذا، اتضح أن كافة الجهود المبذولة تجاه التحول الرقمي كانت محفزة لزيادة الموارد الحكومية. ويستند إطار العمل الذي حدده البنك المركزي للتوجه بمصر نحو التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد على 9 ركائز أساسية:

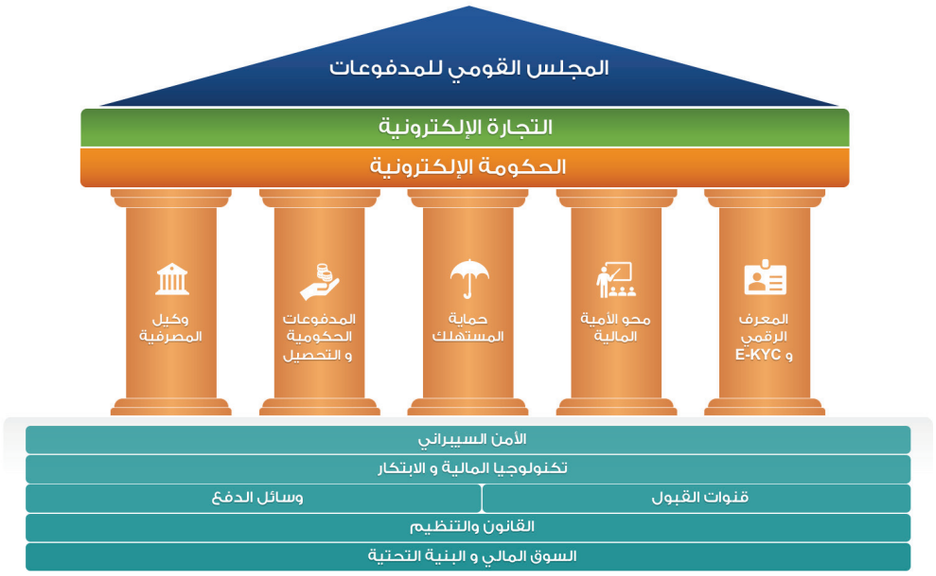

مجتمع اقل اعتمادًا على أوراق النقد

استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار

تُعَدّ استراتيجية التكنولوجيا المالية والابتكار أحد أهم المقومات الرئيسية التي يتضَمَّنها الإطار العام للتحول نحو مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، ، وفي ضوء حرص مصر على مواكبة التطور التكنولوجي الهائل في قطاع التكنولوجيا المالية، ومن منطلق دور البنك المركزي المصري كمحفز لتطوير ودعم صناعة التكنولوجيا المالية، فقد انتهج سياسة قائمة على إحداث التوازن بين الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة، مع ضمان حماية الاستقرار المالي، وحقوق العملاء؛ لذا فقد قام البنك المركزي في مارس 2019 بإطلاق استراتيجيته المتكاملة للتكنولوجيا المالية والابتكار بهدف النهوض ببيئة أعمال التكنولوجيا المالية ضمن رؤية مصر 2030، وتطلعات البنك المركزي المصري والأطراف المعنية في السوق والعملاء لأن تصبح مصر " مركزًا للتكنولوجيا المالية في العالم العربي وأفريقيا معترفًا به عالميًا وموطنًا للجيل القادم من الخدمات المالية ودعم الابتكار وتنمية الكوادر".

وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية في إطار عدة معايير حاكمة والتي من أهمها تعزيز التوجه نحو الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن في الاستقرار المالي، وإطلاق العنان للابتكار، وتطوير المواهب والابتكار والمساهمة في تطوير فكر ريادة الأعمال؛ وتلبية تطلعات المشاركين في السوق المصري، بالإضافة إلى توفير فرص استثمارية جديدة.

كما يستهدف البنك المركزي المصري من خلال استراتيجيته للتكنولوجيا المالية والابتكار إلى النهوض بالابتكارات المحلية من أجل تعزيز الاعتماد على الحلول والخدمات والمنتجات المالية الرقمية، وبالتالي تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، كما تستهدف أيضًا تلبية الاحتياجات الحالية والخاصة بالحلول المالية في عصرنا الحديث، من خلال وضع إطار تنظيمي للحلول التقنية الجديدة؛ وتوفير الفرص التمويلية؛ وحوكمة السوق.

ومن ناحية أخرى، فإن البنك المركزي المصري يتوقع أن تسهم فنتك إيجيبت "FinTech Egypt" في مساعدة الكوادر الفنية المحلية على الازدهار وتقديم ابتكارات مستقبلية، حيث ستقوم بالتركيز على تلبية احتياجات القطاعات التي تعاني من نقص في الخدمات والعمل على توفير حلول مناسبة للتحديات التي قد تواجه هذه القطاعات على مستوى الدولة، كما يتطلع البنك المركزي إلى أن تصبح مركزًا إقليميًا لشركات التكنولوجيا المالية في السوق المصري، مع إمكانية التوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها، ومن ثَمَّ فإنه من المتوقع أن تتحول المنصة إلى مبادرة رائدة نحو تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،وتعزيز كفاءة المدفوعات الدولية، فضلًا عن كونها أداة جذب للاستثمارات الأجنبية في مجال التكنولوجيا المالية.

ومن هذا المنطلق، فقد قام البنك المركزي المصري بوضع استراتيجيته للتكنولوجيا المالية والابتكار ارتكازًا على إطار عمل يتكون من خمسة محاور رئيسية هي (الطلب، والكوادر، والتمويل، والحوكمة، والقواعد المنظمة) ووفقًا للقوى الأساسية المحركة لبيئة أعمال التكنولوجيا المالية المصرية، فقد تم تحديد 32 مبادرة استراتيجية ضمن إطار العمل المتكون من هذه المحاور الخمس، وتم ترتيب أولويات التنفيذ بما يتماشى مع استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار.

الطلب

احتياجات المستهلكين و الشركات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات المالية، و استعدادهم الرقمي و رغبتهم

التمويل

توافر التمويل وسهولة حصول الشركات الناشئة عليه باختلاف مراحلهم المالية، بالإضافة الي الاستثمار في البنية التحتية المالية الرقمية.

الحوكمة

المشاركة الفعالة بين المؤسسات المعنية بمنظومة التكنولوجيا المالية.

القواعد المنظمة

البيئة التنظيمية الشاملة التي تشمل وجود المختبرات التنظيمية، و القوانين الخاصة بالتكنولوجيا المالية، وترخيص أنشطتها لتشجيع و تعزيز تطبيقات التكنولوجيا المالية

الكوادر

توافر الكوادر ذات المهارات المطلوبة، ودعم المواهب، وتوفير البيئة الجاذبة للمواهب المحلية والعالمية والاحتفاظ بها.

إستراتيجية البنك المركزي المصري
للتكنولوجيا المالية والابتكار

المحاور الخمس الرئيسية
لاستراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار

1

الطلب

تُعَدّ مصر أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يشكل عدد سكانها نسبة تُمثِل 23٪ من إجمالي سكان المنطقة، وتأتي كثالث أكبر دولة إفريقية من حيث التعداد السكاني، ومن ثَمَّ فإنها تحظى بفرصة عظيمة لتصبح من أحد أهم الدول المهيئة للبيئة المثالية للتكنولوجيا المالية والابتكار، ولتحتل مركزًا رياديًا في هذا المجال على المستوى الإقليمي.

وفي ضوء معدلات الشمول المالي بمصر التي وصلت إلى نسبة تفوق ال50%، وإجمالي عدد مستخدمي الهواتف الذكية الذي وصل إلى نسبة 57.3٪ من إجمالي عدد السكان، وبالإضافة إلى ضعف الثقة في الخدمات المالية الرقمية، فإنه من المتوقع أن تلعب التكنولوجيا المالية في هذا السوق المصري الضخم دورًا مهمًا في التصدي للتحديات التي تواجهها قطاعات متعددة من الأفراد؛ والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى الجمهورية، من حيث توفير حلول مخصصة لتلبية ديناميكيات السوق المصري، مما يجعل الخدمات المالية الرقمية في متناول المجتمع المصري أكثر من ذي قبل.

أهم النتائج:

1- تطور الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لها:

تُعَدّ مصر من بين أكبر أربع دول أفريقية نشاطًا في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك من حيث عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، والقطاعات المُغَذِية لها في القارة الأفريقية، ويرجع ذلك إلى النمو الهائل على مدار السنوات السبع الماضية في هذا المجال، حيث ارتفع عدد الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المُغذِية لتصل إلى حوالي 112 شركة بحلول عام 2021 من أصل شركتين فقط مقارنة بعام 2014، بمعدل نمو تجاوز 178%، ومن المتوقع استمرار هذا التزايد في أعداد الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية.

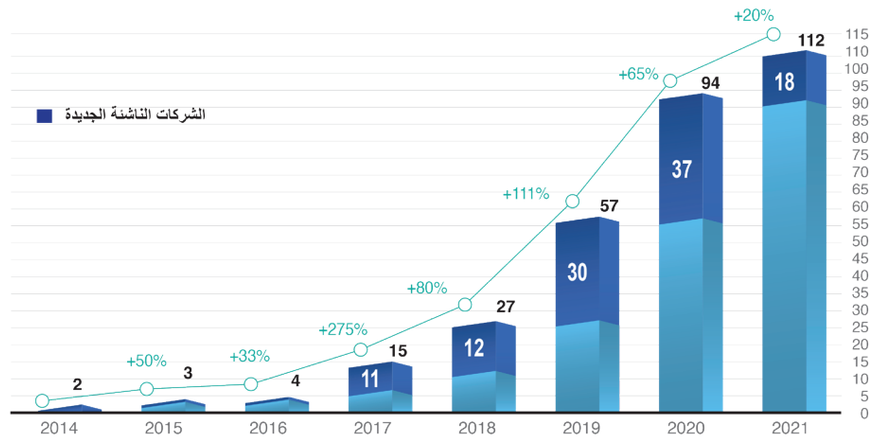

2- مراحل تطور الشركات الناشئة:

جدير بالذكر أن نسبة تمثل 70% من إجمالي عدد الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها قد قامت بالفعل بنشر حلولٍ تكنولوجية مبتكرة في السوق المصري، مما يعكس مدى النمو الهائل لهذه الشركات الناشئة الجديدة، والتي ظهرت حديثًا خلال الثلاث سنوات الماضية.

بينما بلغ عدد الشركات التي ما زالت في مرحلة الإعداد للانضمام إلى قطاع التكنولوجيا المالية في مصر نسبة تمثل 30٪ من إجمالي عدد الشركات الناشئة، بما في ذلك الشركات التي لديها منتج تجريبي (prototype) والشركات التي تعمل على طرح نموذج أولي (MVP)، مما يؤكد على ضرورة تقديم المزيد من الدعم والاستثمارات لنمو الشركات الناشئة في هذا المجال.

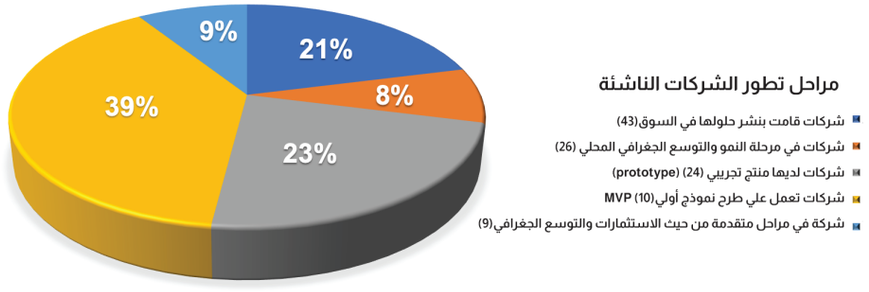

3- توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب القطاعات الفرعية (%):

كما هو موضح أدناه، فإن قطاع المدفوعات والتحويلات يمثل نسبة 29٪ من إجمالي القطاعات الفرعية لشركات التكنولوجيا المالية (34 شركة ناشئة)، مما يعكس الانتشار الأكبر لهذا القطاع بين القطاعات الفرعية الأخرى في مجال التكنولوجيا المالية في السوق المصري، يليه قطاع الإقراض والتمويل البديل بنسبة تمثل 12٪ (15 شركة ناشئة)، بينما تتنوع قطاعات التكنولوجيا المالية الأخرى بشكل متساوٍ نسبيًا، وبالتالي فهي تكمل الهدف الأمثل والمتمثل في تلبية احتياجات الخدمات المالية المختلفة للعملاء.

إلا أنه قد تلاحظ ظهور عددٍ من القطاعات الفرعية الواعدة التي تشهد ارتفاعًا على الصعيد العالمي والتي تحتاج إلى تنشيط الكوادر المصرية تجاهها، مثل خدمات التحاور الآلي، ومنصات الاستثمار الرقمي، ومنصات رقمنه سلاسل الإمداد، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والخدمات المصرفية الرقمية.

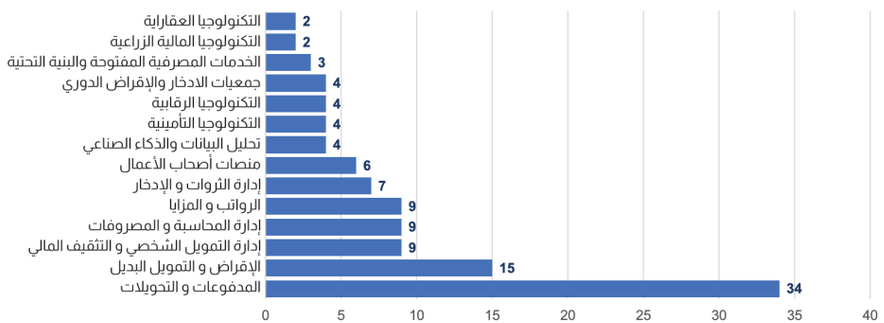

4- الأنواع السائدة من نماذج أعمال التكنولوجيا المالية:

تقوم التكنولوجيا المالية المصرية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والحلول المبتكرة، حيث أن الغالبية العظمى من نماذج أعمال الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية "حوالي 48 شركة ناشئة" تتمثل في نماذج المعاملات التي تتم بين الشركات "B2B models"؛ مثل منصات أصحاب الأعمال "B2B Marketplaces"؛ والتكنولوجيا التنظيمية "RegTech"؛ وتحليل البيانات؛ والذكاء الاصطناعي؛ وإدارة الحسابات والمصروفات؛ وغيرها.

إن مصر تمتلك سوقًا زاخرًا بالعديد من الفرص الهائلة التي يمكن اغتنامها في سوق المعاملات التي تتم بين الشركات في مجال التكنولوجيا المالية "B2B models"، وذلك نظرًا لضخامة عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في السوق المصري، والتي تستحوذ على ما يقرب من 99٪ من إجمالي المشروعات الجديدة، والتحول تدريجي في توجهات السوق نحو الحلول والابتكارات التكنولوجية، فضلًا عن مدي وعي وإدراك الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر القيمة التي تستطيع أن تقدمها التكنولوجيا المالية، لا سيما مع التحول الكبير بسبب تأثير جائحة كورونا (Covid-19)، حيث أصبحت الخدمات المالية الرقمية أكثر ضرورة بسبب متطلبات التباعد الاجتماعي. بينما باقي نماذج الأعمال تنقسم ما بين نموذج الشركات التي تعمل كوسيط بين الشركات الأخرى والمستهلكين B2B2C "يبلغ عددها 29 شركة ناشئة" مثل شركات تكنولوجيا التأمين (InsurTech)، والتمويل الاستهلاكي. بالإضافة إلي نموذج المعاملات التي تتم بين الشركات والمستهلكين B2C (حوالي 33 شركة ناشئة) مثل جمعيات الادخار والإقراض الدوري (ROSCA)، وإدارة الثروات، والادخار وغيرها.

5- عملاء شركات التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها:

يبلغ عدد المستفيدين من الخدمات المُقَدَّمة من الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية أو المغذية لها إلى ما يقرب من 9 مليون عميل-بحسب ما أفادت به 74 شركة ناشئة- أخذًا في الاعتبار أن عدد 25 شركة ناشئة ما زالت في مراحلها الأولى لبدء النشاط، ومن ثَمَّ ليس لديها عملاء حاليين، و11 شركة لم تَقُم بالإفصاح عن عدد عملائها.

التنوع بين الجنسين على مستوى العملاء:

يبلغ متوسط مشاركة الإناث كعملاء نسبة تمثل 28٪ من إجمالي عدد العملاء -بحسب ما أفادت به 40 شركة ناشئة- أخذًا في الاعتبار أن عدد 15 شركة لا تمتلك أية بيانات مُصَنَّفَة حسب الجنس.

هناك 13 شركة ناشئة فقط من أصل الـ 112 شركة والتي تمثل نسبة 12٪، تتكون نصف أو أكثر من قاعدة عملائها من النساء، لذا فإن هذه الشركات الناشئة في حاجة إلى التركيز بشكل أكبر على ضرورة توفير بيانات مُصَنَّفَة حسب الجنس، وذلك للوقوف على الاحتياجات المالية المزمع توفيرها للمرأة بشكل دقيق، وتصميم منتجات مالية تلائم احتياجاتها، وكذلك إطلاق الحملات التسويقية لتغطية مجالات الطلب غير المستغلة. وجدير بالذكر أن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تلقى داعمًا كبيرًا على الصعيد العالمي، وذلك نظرًا لأن

نسبة 64٪ من إجمالي عدد من شركات التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم التي لديها بيانات مُصَنَّفة حسب الجنس قد أشارت إلى أن معدلات استخدام العميلات من الإناث لمنتجات تلك الشركات تماثل معدلات استخدام العملاء من الرجال لذات المنتجات أو تتفوق عليها، وذلك وفقًا للتحالف المالي للمرأة.[20]

6- الانتشار الجغرافي للشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية داخل محافظات مصر:

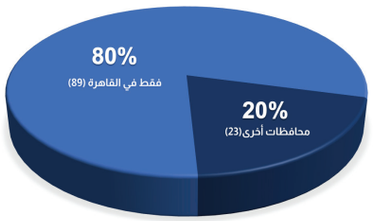

23 شركة ناشئة تمثل نسبة 20% لديها عمليات مباشرة في المحافظات المصرية خلاف محافظة القاهرة، حيث تركز هذه الشركات على محافظات الوجه البحري (القليوبية، والمنوفية، والشرقية، والجيزة، والإسماعيلية)، تليها محافظات الصعيد (المنيا) ثم محافظات الحضر (الإسكندرية)، علمًا بأن معظم الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية لديها إمكانية الوصول على المستوى المحلى، وذلك إما من خلال المنصات الإلكترونية التابعة لهم، أو من خلال تطبيقات الهواتف المحمولة.

7- الانتشار الجغرافى للشركات الناشئة عالميًا:

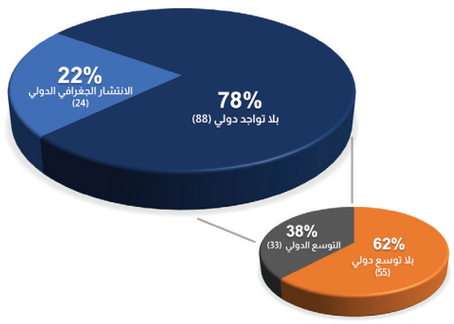

قامت حوالي 24 شركة من الشركات الناشئة التي شملتها الدراسة بالتوسع في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت هذه الشركات تحظى بتواجد ملحوظ في كلٍ من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وأوروبا، ومن الجدير بالذكر أن عدد 33 شركة ناشئة (من أصل 88 شركة) تخطط مستقبلًا للتوسع دوليًا خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، مع التركيز بشكل كبير على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

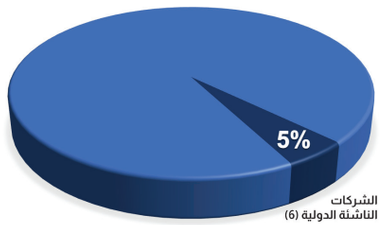

من ناحية أخرى، فقد قامت 6 شركات ناشئة دولية بالتوسع في عملياتها في مصر، إلا أن مصر تتطلع إلى جذب واستقطاب المزيد من الكوادر العالمية إلى السوق المصري خلال السنوات المقبلة، وذلك نظرًا لما يزخر به السوق المصري من موارد متعددة وفرص هائلة لجذب الاستثمارات.

20 https://financialallianceforwomen.org/download/how-fintechs-can-profit-from-the-multi-trillion-dollar-female-economy/

أبرز التحديات التي تقف حائلًا أمام ازدهار التكنولوجيا المالية في مصر

1- مجالات الدعم الأكثر طلبًا من قِبَل الشركات الناشئة:

من خلال الدراسة الإحصائية التي تم اجراؤها لإعدادا هذا التقرير، اتضح أن الشركات الناشئة في حاجة إلى الدعم في عددٍ من المجالات بهدف تيسير الانتشار والنمو في السوق المصري، وحسب ما أفادت به نسبة تمثل حوالي نصف الشركات التي تم إجراء الدراسة الإحصائية عليها، فيما يلي عرض لأهم مجالات الدعم الأكثر طلبًا والمطلوب توفيرها لهذه الشركات:

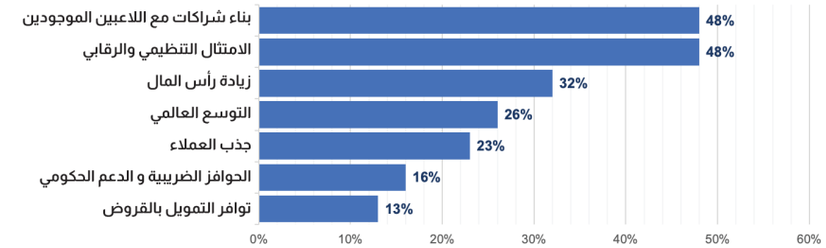

2- التحديات الداخلية التي تواجهها الشركات الناشئة أثناء النمو في السوق المصري:

وهي موضحة بالرسم البياني أدناه كالتالي:

جذب الكوادر المؤهلة: وهو يمثل التحدي الأكبر فيما يتعلق بنمو الشركات الناشئة ونجاحها-حسب ما أفادت به عدد من الشركات والتي تمثل نسبة 46٪ إجمالي عدد الشركات الناشئة التي شملتها الدراسة.

تطوير المنتجات: حسب ما أفادت به عدد من الشركات والتي تمثل نسبة 29٪ إجمالي عدد الشركات الناشئة التي شملتها الدراسة.

إنشاء أنظمة مستدامة وعمليات فعالة: ويأتي ذلك إشارةً إلى ضرورة توافر التكنولوجيا والمهارات اللازمة لتطوير منتج مستدام من شأنه تحقيق الأرباح لكافة الأطراف.

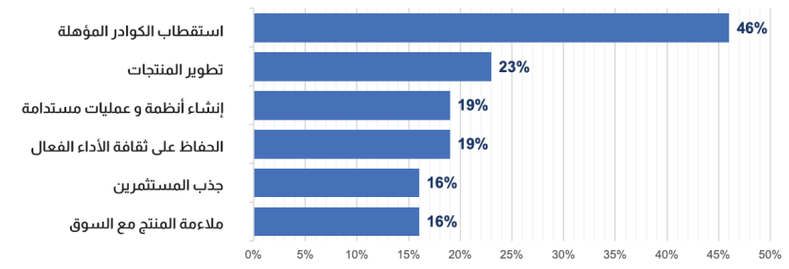

آفاق مستقبلية:

أشارت نسبة كبيرة من الأشخاص الذين شملتهم الدراسة الإحصائية إلى أنه من المقترح أن يتم اتخاذ عدد من الخطوات التي من المتوقع أن يكون لها أثر كبير في تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية المصرية، مما يؤثر إيجابًا نحو دعم الحلول والابتكارات الواعدة، ومن هذه المقترحات:

- إقامة الفعاليات والمؤتمرات الخاصة بمجال التكنولوجيا المالية.
- إطلاق حملات التغطية الإعلامية محليًا وعالميًا، التي تهدف إلى توعية العملاء بشأن الحلول المبتكرة التي تقوم الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية بتقديمها.
- فتح مزيد من الأفواج للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية.
- تشجيع وتحفيز البنوك العاملة في مصر بهدف تقديم الدعم للشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية وتبني المشروعات التي تعتزم هذه الشركات تنفيذها.
- تخفيف القيود، والتحول إلى المعاملات الإلكترونية بشأن المستندات الورقية المطلوب تقديمها خلال مراحل تأسيس شركات التكنولوجيا المالية الناشئة المتخصصة في هذا المجال.
- قيام البنوك العاملة في مصر بتقديم حلول تمويلية لتلك الشركات الناشئة.

أقوال من السوق المصري:

"تقوم الحكومة والبنك المركزي المصري علي الأخص بعدد من الجهود وإطلاق المبادرات للتجار للاعتماد على حلول الدفع، إلا أنه مازال هناك المزيد مما يجب تقديمه للمواطن بما يسهم في تيسير الاعتماد على وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني".

خالد رسلان مدفوعات كاشير

"توعية عملاء السوق المستهدف بالمزايا التي سيحصلون عليها نتيجة الاعتماد على حلول التكنولوجيا المالية واستخدامها ،ومما لا شك فيه أن إطلاق المزيد من المبادرات سيجعل تبنى مثل هذه الحلول أسهل".

مهاب أبو عيطة - شركة أمان ليك

"نسبة كبيرة من السوق المصري تخشى استخدام التكنولوجيا في التعاملات المالية، بل ويفضلون إتمام معاملاتهم يدويًا، لذا فإن نشر الوعي الثقافي يجب ان يكون على رأس القائمة المزمع إعدادها لدعم منظومة التكنولوجيا المالية، خاصةً بعد انتشار جائحة كورونا."

احمد محمود - شركة الجمعية

المبادرات الحالية لتشجيع الطلب على التكنولوجيا المالية وتبنى الحلول الابتكارية:

1- برنامج المائدة المستديرة (Market Here2Hear) لمناقشة وتحديد المشكلات التي تواجه صناعة التكنولوجيا المالية:

قام البنك المركزي المصري بعقد سلسلة من جلسات العمل أُطلِقَ عليها برنامج المائدة المستديرة "Here2Hear" والتي بدأت عام 2018، بمشاركة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية بالسوق المصري، بهدف التوافق على آليات التنسيق والتعاون فيما بينه، بما يمهد الطريق نحو مستقبل أكثر استدامة ومن ثَمَّ دعم صناعة التكنولوجيا المالية في مصر، مما يؤدي إلى تعزيز الاعتماد على وسائل وقنوات التحول الرقمي التي تهدف إلى تيسير وصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع، وذلك من خلال دراسة متطلبات السوق المصري المتعلقة بمجال التكنولوجيا المالية.

أهم تحديات التكنولوجيا المالية في مصر واحتياجات السوق المالي والمصرفي – 2019:

قام البنك المركزي المصري بإطلاق برنامج المائدة المستديرة تحت عنوان "تكامل منظومة التكنولوجيا المالية -FinTegration"، وتم عقد عدد من جلسات العمل التي ضمت كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية في مصر والتي تتمثل في الجهات الرقابية المعنية؛ والبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية؛ المستثمرين في مجال التكنولوجيا المالية؛ مسرعات الأعمال؛ رواد أعمال التكنولوجيا المالية؛ مشغلي شبكات الهاتف المحمول، وذلك بهدف تحديد أهم احتياجات السوق المالي والمصرفي، وبحلول أكتوبر 2019، تم حصر أهم التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة في هذا المجال، والتي تجاوزت أكثر من 80 تحدٍ، والتي تناولت أهم الفجوات واحتياجات منظومة التكنولوجيا المالية في مصر تحت خمسة محاور رئيسية هي (الوعي المالي، والشمول المالي لكل من المستهلكين والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتواصل، والارتباط مع العملاء، والتكنولوجيا التنظيمية) وقد تم النشر على منصة فنتك إيجيبت الإلكترونية "FinTech Egypt".[21]

التصريحات الصادرة بشأن التحديات الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا 2020 – Covid-19:

يُعَدُّ البنك المركزي المصري أحد الجهات الرقابية الرائدة في المنطقة التي قامت باتخاذ إجراءات استباقية وداعمة للاقتصاد المصري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا Covid-19 بسرعة، والتي من شأنها تعزيز تنشيط النمو الاقتصادي؛ ويأتي ذلك تزامنًا مع التوجه العام بالتحول نحو اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتمادًا على النقد، وقد تم رصد عدد من التحديات الرئيسية - ذات الصلة بجائحة كورونا -Covid-19 التي واجهتها المؤسسات المالية والمصرفية خلال هذه الفترة، ومنها: الإقراض عن بُعد، والبيانات البديلة، والتسجيل الرقمي، وقائمة الانتظار، وخدمة العملاء، وغيرها، وقد تم النشر على منصة فنتك إيجيبت الإلكترونية "FinTech Egypt".

واستكملًا لدوره الداعم والفعال في كافة المجالات، وخاصةً مجال التكنولوجيا المالية، فقد قام البنك المـركـزي المصــري في مارس 2021 بعقد "سباق التكنولوجيا المالية لمعالجة تحديات جائحة كورونا (Covid19 Innovation Sprint) ، والذي شارك فيه نحو 26 مؤسسة مالية ومصرفية بالسوق المصري، هذا بالإضافة إلى مشاركة أكثر من 90 شركة ناشئة في هذا المجال سواءً كانت محلية أو دولية (20 دولة مختلفة)، والتي حققت تطورًا كبيرًا وسريعًا في مجال تقديم المنتجات والخدمات التي تفي باحتياجات العملاء، وقد استهدف هذا السباق اكتشاف حلولًا مبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية والعمل علي تطوير هذه الحلول بما يتماشى مع متطلبات السوق وتوقعات العملاء، مما يسهم في تيسير وإتاحة تقديم الحلول التكنولوجية بصورة آمنة، والذي من شأنه المساهمة في الحد من تداعيات هذه الجائحة، وقد أسفر هذا السباق عن تعاون مثمر بين 14 بنك والشركات الناشئة المبتكرة .[22]

21 https://fintech-egypt.com/problem-statement-financial-literacy.php
22 https://fintech-egypt.com/C19Innovation/

اجتماعات المائدة المستديرة "HeretoHear" تحت عنوان "دعم رواد أعمال التكنولوجيا المالية":

في إطار جهود البنك المركزي المصري لتمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والمصرفية، بما يدعم التحول الرقمي، ويحقق معدلات أعلى الشمول المالي، فقد قام البنك المركزي المصري في ابريل 2021 بإطلاق الحلقة الرابعة من حلقات برنامج المائدة المستديرة "HeretoHear" تحت عنوان "دعم رواد أعمال التكنولوجيا المالية"، ويأتي هذا البرنامج تفعيلًا لاستراتيجية البنك المركزي للتكنولوجيا المالية التي تم إطلاقها في مارس 2019 ، التي تقوم على عدد من المحاور؛ من أهمها دراسة متطلبات السوق المصري المتعلقة بمجال الخدمات المالية؛ ووضع سُبُل واضحة للتعاون بين كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية في مصر، حيث قام 5 شركات ناشئة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية بالمشاركة في مناقشات المائدة المستديرة، حيث تم عرض ومناقشة أهم التحديدات التي تواجهها هذه الشركات الناشئة؛ سواءً فيما يتعلق بالتعليمات الرقابية، أو آليات اصدار التراخيص، وكما تم مناقشة أهم التحديات التي قد تقف حائلًا دون مد أواصر التعاون بين القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، وقد أسفرت هذه المناقشات عن مخرجات تمثل أهم أعمدة الخطط المستقبلية وتحديد مسارات واضحة تُمَكِّن هذه الشركات الناشئة من تحقيق معدلات نمو أعلى في السوق المصري، ومن ثَمَّ تحقيق الشمول المالي.

أهم التحديات المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية – 2021:

إيمانًا من البنك المركزي المصري بأهمية المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص المشاركة في كافة المجالات، وأنه ليس ضروريًا لسد فجوة العمل ودعم النمو الاقتصادي فحسب، بل يؤدي إلى وجود مجتمعات أكثر ابتكارًا وازدهارًا، وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، لذا فقد قام البنك المركزي المصري بوضع تمكين الكوادر الشابة من الجنسين على حدٍ سواء في طليعة جدول أعماله، ومن هذا المُنطَلَق وفي أغسطس 2021 قام البنك المركزي بعقد جلسات عمل الدائرة مستديرة حيث ضَمَّت أكثر من 40 مشارك من الخبراء المحليين والدوليين في هذا المجال، وقد خَلُصَت هذه الجلسات إلى التوافق على أهم 4 تحديات (من بين أكثر من 25 تحدٍ) تواجهها المرأة من منظور الشمول المالي الرقمي؛ ودورها في ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية؛ كما تم مناقشة الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات، والذي يمكن تصفحها عبر منصة فنتك إيجيبت. [23]

23 https://fintech-egypt.com/acceleratеha_problem_statements/

2- تحدي الإبداع ومسابقات الابتكار:

إن البنك المركزي المصري يُولِي اهتمامًا كبيرًا ومتزايدًا نحو تحفيز التكنولوجيا المالية في مصر، وذلك من خلال دعم العديد من المسابقات وتحديات الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يُعَدُّ خلق بيئة تنافسية بين الشركات الناشئة المصرية أحد أهم الأولويات الرئيسية، ومن ثَمَّ تسليط الضوء على الكوادر المصرية الموجودة ودعم الاستثمارات في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، فقد قام البنك المركزي المصري بإطلاق عدد من المسابقات في هذا المجال، منها:

- المسابقة المصرية الفرنسية بالتعاون مع السفارة الفرنسية في مصر، لاختيار عدد 2 فائزين مصريين في مجال التكنولوجيا المالية.
- "سباق التكنولوجيا المالية لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها المؤسسات المالية في ظل جائحة كورونا"، بالتعاون مع السفارة البريطانية في مصر وFCA.
- مسابقة RecovTech، بالتعاون مع السفارة البريطانية في مصر ومؤسسة BFA Global.
- مسابقة FinTech Hackathon، وهي أحد أحدث الفاعليات التي تم إطلاقها بالتعاون مع جامعة كندا للخريجين الجُدُد للتوصل إلى حلول لتحديات التكنولوجيا المالية في مصر.

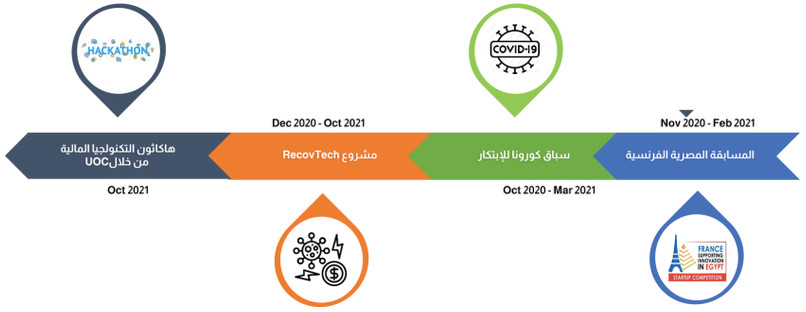

3- برنامج تطوير خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة والحلول الرقمية:

ويهدف هذا البرنامج إلي تبنى تطبيقات التكنولوجيا المالية في مختلف مراحلها داخل السوق المصري، بدايةً من مرحلة الفكرة وصولًا إلى طرحها كمنتج نهائي في السوق المصري، وتتضمن مجهودات البنك المركزي المصري في تطوير خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة والحلول الرقمية تقديم الاستشارات لتطوير الأعمال، وانشاء شراكات بين الشركات الناشئة والبنوك لتمكينهم من إطلاق خدماتهم للسوق فضلاً عن توفير التوجيه التنظيمي، ويتم من خلال برنامج تطوير خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة والحلول الرقمية تقديم حلول من شأنها تيسير مواجهة التحديات الرئيسية التي قد تواجهها الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية حال إطلاق منتجاتها أو خدماتها المالية في السوق المصري، كما أن حل مثل هذه التحديات يحدد مسارًا واضحًا للعمل في المجال في السوق المصري، وهذا يسمح لشركات التكنولوجيا المالية بمواصلة أعمالها والنمو و الازدهار، ومن ثَمَّ تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، بما يدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي المنشود، وتحقق معدلات أعلى من الشمول المالي.

إذا كنت مهتمًا بالانضمام إلى البرنامج لإطلاق تطبيقك في السوق المصري، يُرجى التواصل من خلال fintech.egypt@cbe.org.eg أو التقديم مباشرة من خلال الرابط:
https://fintech-egypt.com/digital_Solutions_Matchmaking

4- مبادرة 'Accelerate'ha:

قام البنك المركزي المصري في أغسطس 2021 بإطلاق مبادرة "Accelerate'ha"، والتي تهدف إلى تقديم حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة التي تلبي احتياجات الفئات المهمشة والمحرومة من الإناث، بالإضافة الي إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة بتقديم حلول وتطبيقات مبتكرة وإنشاء محددًا من الكوادر النسائية في مجال ريادة الأعمال للتكنولوجيا المالية، مع التطلع إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مصر، من خلال تعاون كافة الأطراف المعنية في السوق المصري لإعداد وإتاحة أنشطة متنوعة تهدف إلى تمكين المرأة في مراحلها العمرية المختلفة؛ بدايةً من الطالبات الجامعيات، إلى أن يتخرجن ويصبحن مجهزات بأدوات التمكين الأساسية اللازمة للمشاركة في منظومة التكنولوجيا المالية في مصر، ومبادئ التكنولوجيا المالية لبدء الشركات الناشئة الخاصة بهن في هذا المجال الحيوي، ومن ثَم الانضمام إلى برامج احتضان التكنولوجيا المالية الخاصة بالمرأة.

للاشتراك والاستفسارات يُرجى التواصل على
fintech.egypt@cbe.org.eg or info@fintech-egypt.com

Accélerat لـ
By FinTech Egypt

2

الكوادر

مما لا شك فيه أن مصر تزخر بقدرٍ كبير من الكوادر والمواهب الواعدة في كافة المجالات؛ وخاصة مجال التكنولوجيا المالية، وبالنظر إلى وجود عدد من المحفزات التي تدعم إمكانية الاستفادة من هذه الكوادر، منها متوسط أعمار السكان في مصر والذي يبلغ 24.7 سنة؛ وتوافر الجهات التي تعمل على إتاحة وتيسير سُبُل تمكين ودعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، مما يعكس رؤية واضحة تنبئ بظهور جيل جديد من الكوادر الشابة الواعدة من خلال الشركات الناشئة المبتكرة في هذا المجال خلال السنوات القادمة.

لذا، ومن منطلق حرص البنك المركزي المصري علي القيام بدوره المحوري في دعم الكوادر الشابة الواعدة في هذا المجال؛ فقد قام خلال السنوات القليلة الماضية بإطلاق عدد من المبادرات التي من شأنها رفع مستوى الوعي المالي الرقمي وتعزيز هذه الكوادر الشابة مثل؛ دمج مشاريع التكنولوجيا المالية في مشروعات تخرج طلاب الجامعات، وكذا إدراج التكنولوجيا المالية ضمن مناهج التدريس الجامعي، بالإضافة الي توفير برامج تدريب لتنمية الكفاءات في هذا المجال.

أهم النتائج:

1- الخلفية التعليمية لمؤسسي الشركات والمؤسسين المشاركين:

من خلال الدراسة الإحصائية التي تم إجراؤها لإعداد هذا التقرير، فقد لوحِظَ أن الخلفية التعليمية لمؤسسي الشركات الناشئة والمشاركين المؤسسين تنقسم بشكل متساوٍ تقريبًا بين التعليم الفني؛ وغير الفني (التجاري)، مما يشير إلى أن هذه الكوادر تتمتع بميزتين تنافسيتين معًا وهما الخبرة كلٍ من مجالي التكنولوجيا وإدارة الأعمال؛ وهما عاملان في غاية الأهمية ضمن العوامل الرئيسية لضمان النمو المستدام لأي شركة ناشئة.

أما فيما يخص المستوى التعليمي، فإن أكثر من نصف رواد الأعمال "64%" قد حصلوا على درجة البكالوريوس، بينما حصل نحو 33٪ منهم على درجة الماجستير، و3٪ فقط هم الحاصلين على درجة الدكتوراه.

2- الشرائح العمرية لمؤسسي الشركات والمؤسسين المشاركين:

تتراوح أعمار مؤسسي شركات التكنولوجيا المالية المصرية ما بين 30 إلى 40 عامًا (يمثلون نسبة أكثر من 50٪)، مما يشير إلى أنهم على الأرجح يميلون إلى تجربة العمل لدى الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية لبضع سنوات؛ بهدف اكتساب الخبرة اللازمة للعمل في مجال التكنولوجيا المالية قبل بدء ممارسة نشاط شركاتهم الخاصة في هذا المجال.

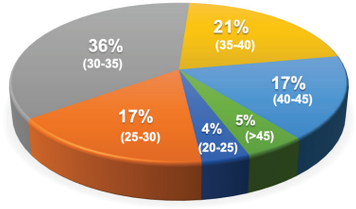

3- الكوادر والعمالة في الشركات الناشئة:

حجم العمالة بالشركات الناشئة:

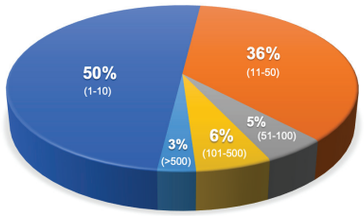

يتراوح عدد الموظفين في حوالي نصف الشركات الناشئة ما بين موظف واحد إلى 10 موظفين، في حين أن عدد الموظفين في حوالي 36٪ من هذه الشركات يتراوح ما بيـن 11 إلى 50 شخصًا، وجدير بالذكر أن حجم العمالة في هذه الشركات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمراحل الأعمال التي تمر بها، كما أنه من المُلاحظ أن جميع هذه الشركات قد قامت مؤخرًا بطرح حلولها الابتكارية في السوق المصري.

الوظائف الأكثر طلبًا من قِبل الشركات الناشئة:

وفقًا للدراسات الاستقصائية التي تم إجراؤها بهدف تحديد المهارات الأكثر طلبًا، فقد احتلت التكنولوجيا والبرمجيات مركز الصدارة، يليها تطوير الأعمال وإدارة المنتجات واللذان يعتبران بمثابة العمود الفقري لأي شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية.

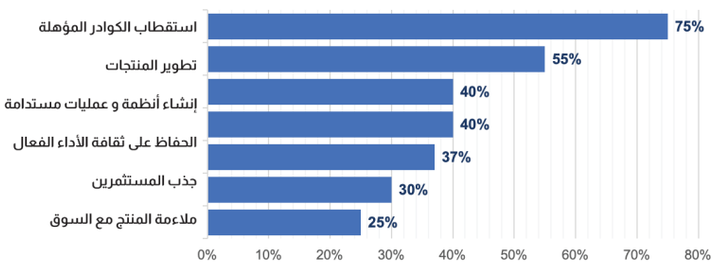

المهارات الأكثر ندرة:

كما ذُكِرَ سابقًا في محور الطلب "في ذات التقرير"، فإن "جذب الكوادر المؤهلة" يعتبر هو التحدي الأكبر الذي يقف حائلًا دون نمو الشركات الناشئة، وذلك نظرًا لوجود فجوة هائلة في الرواتب بين الشركات الدولية والشركات الناشئة الأصغر، وبالنظر إلى مجموعة المهارات المطلوب توافرها لدى الكوادر لتصبح مؤهلة للعمل في هذا المجال، فقد أفادت الشركات الناشئة بأن المهارات الواردة في الرسم البياني أدناه هي من أصعب المهارات التي يمكن توافرها في المتقدمين للالتحاق بالعمل لدى الشركات الناشئة في هذا المجال.

كما يتضح من الرسم البياني أدناه أن "التكنولوجيا والبرمجيات" هي الوظيفة الأكثر طلبًا، كما أنها من أصعب المهارات التي يمكن توافرها في المتقدمين للعمل لدى الشركات الناشئة في هذا المجال، إلا أنه لا يزال هناك عجزًا في أقسام الوظائف الهامة مثل الشئون القانونية والامتثال، وتطوير الأعمال، والأمن السيبراني.

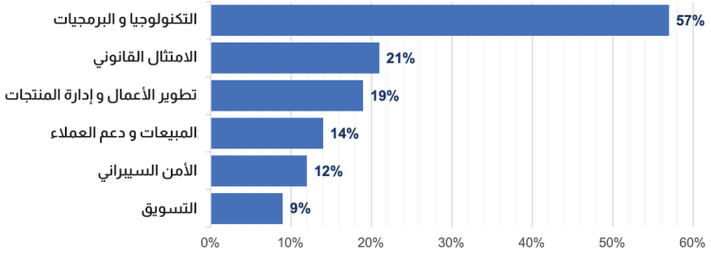

4- التنوع بين الجنسين في الشركات الناشئة:

التنوع بين الجنسين على مستوى مؤسسي الشركات والشركاء المؤسسين

بلغ عدد الشركات التي شاركت المرأة في تأسيسها 18 شركة فقط بنسبة تمثل 16% فقط من إجمالي عدد الشركات الناشئة التي تعمل في قطاع التكنولوجيا المالية، وهي نسبة ضئيلة للغاية، مما يؤكد أنه هناك ضرورة ملحة لتبني المزيد من المبادرات الخاصة بدعم ريادة الأعمال النسائية، لاسيما في مجال التكنولوجيا المالية، وفضلًا عن أنه هناك شركة ناشئة واحدة فقط من أصل 18 شركة ناشئة مملوكة بالكامل للإناث.

التنوع بين الجنسين على مستوى موظفي الشركات الناشئة

تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن متوسط نسبة الذكور إلى الإناث تبلغ 70 إلى30 بالنسبة لموظفي شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، في حين أن 14 شركة ناشئة فقط وتمثل نسبة 13٪ من إجمالي عدد الشركات التي شملتها الدراسة لديها نسبة توظيف تصل إلى النصف أو أكثر من الإناث، إلا أنه تلاحظ وجود عدد 15 شركة ناشئة تفتقر تمامًا إلى المشاركة النسائية في وظائفها، ومن ثَمَّ فإن هذا المجال لا يزال مفتوحًا أمام المرأة للمشاركة في الشركات الناشئة التي تعمل في قطاع التكنولوجيا المالية والشركات التي تدعم هذا النوع من الأنشطة، أخذًا في الاعتبار ما تملكه المرأة من قدرات وفرص كبيرة للمشاركة في إحداث تطور جذري وسريع في هذا المجال.

آفاق مستقبلية:

في إطار المقابلات التي تم إجراؤها مع الشركات الناشئة خلال الدراسات الاستقصائية، أفاد أغلب الأشخاص إلى أنه يمكن تنمية وتأهيل الشباب والحصول على عدد كبير من الكوادر المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال القيام بعدد من الأنشطة، منها ما يلي:

- إنشاء بنك المعرفة بهدف حصر بيانات جميع الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في مصر.
- إنشاء أكاديمية "عبر الإنترنت" تستهدف تعليم أُسُس وقواعد ومهارات العمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ وذلك من خلال الاستعانة بكوادر ذوي خبرة أكاديمية وعملية في هذا المجال، لخلق جيل جديد من رواد الأعمال قادر على دمج الواقع العملي مع الدراسة الأكاديمية والوصول إلى أفضل المخرجات التي يمكن تطبيقها في مجال التكنولوجيا المالية بالسوق المصري.
- إضافة المزيد من التخصصات في مجال التكنولوجيا المالية بالجامعات، والدراسات العليا، والتعليم الفني أيضًا، بالإضافة إلى توفير وإتاحة عدد أكبر من الدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال.
- توفير منصة إلكترونية من أجل التوظيف، تستهدف تيسير التواصل بين الكوادر المؤهلة للعمل في مجال التكنولوجيا المالية وبين الشركات الناشئة التي تعمل في هذا المجال، حال رغبة أي من الطرفين التواصل مع الطرف الآخر لإتمام عملية التوظيف.

أقوال من السوق:

"هناك نقص في التخصصات المتقدمة مثل العلوم الإكتوارية وعلوم البيانات، كما أنه يتوافر لدينا الكثير من المواهب التقنية التي يمكن أن تساعد الشركات الناشئة في بدايتها، لكن مرحلة النمو تحتاج أكثر إلى المهارات الإدارية، جنبًا إلى جنب مع المعرفة التقنية المتميزة، وهنا يبدأ التحدي في العثور على هذا المزيج."

أحمد وادى، مؤسس شركة Money Fellows

"الكوادر موجودة، إلا أن الحفاظ عليها أمر صعب. فالكوادر التكنولوجية هي كوادر عالمية ونحن نتنافس مع المؤسسات العالمية والدولية التي تستقطب الكوادر عن بعد بمنحها رواتب أعلى ووظائف أكثر استقرارًا."

أحمد حمودة، مؤسس شركة Thndr

"هناك حاجة إلى نشر مزيد من الوعي بالتكنولوجيا المالية في استخدامات الحياة اليومية، ثم العمل على تعزيز هذا الوعي بمزيد من البرامج التعليمية عن التثقيف المالي الرقمي. كما ينصح أيضًا بتوفير حلول التكنولوجيا المالية الموجهة للمراهقين والشباب، مدعومة بحملات توعية وبرامج تثقيفية".

عمر عبيد، مؤسس شركة Zeal

المبادرات الحالية التي تم إطلاقها بهدف دعم الكوادر في مجال التكنولوجيا المالية:

1- استراتيجية التثقيف المالي الرقمي:

تمثل مصر أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يمثل 26 ٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وضعًا في الاعتبار الموقع الجغرافي الإستراتيجي لمصر الذي يؤهلها لأن تكون نقطة اتصال مشتركة بين دول العالم في مجال التكنولوجيا وخاصةً مجال التكنولوجيا المالية، مما ينعكس على معدلات النمو في هذا المجال وأن تصبح منظومة حيوية للتكنولوجيا المالية ويؤهلها لموقع الريادة في مجال التكنولوجيا المالية الإقليمية والدولية، إلا أن نقص المعرفة الرقمية لسكان مصر بحاجة إلي مزيد من الرعاية والتركيز مما يؤثر إيجابًا على زيادة اعتماد المواطنين على خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية، ومن هنا فقد أدرك البنك المركزي المصري أن تحسين الثقافة المالية الرقمية يجب أن يكون في طليعة الأجندة الاستراتيجية الوطنية، لذا فقد قام بتولي زمام المبادرة في تطوير استراتيجية قومية للتثقيف المالي، وتعزيز التكنولوجيا المالية، وريادة الأعمال.

2- مبادرة "FinYology- FinTech للشباب":

نظرًا لما يمثله دعم الكوادر في مجال التكنولوجيا المالية من أهمية كبيرة، لذا فقد قام البنك المركزي المصري في فبراير 2020 بإطلاق مبادرة "FinYology - FinTech للشباب"، بهدف رفع الوعي في مجال التكنولوجيا المالية، واكتشاف الكوادر الشابة من خلال إدراج مشروعات التكنولوجيا المالية ضمن المناهج الدراسية لطلاب الجامعات، مما له كبير الأثر في التوصل إلى أفكار وحلول مبتكرة ومختلفة بشأن معالجة تحديات التكنولوجيا المالية الوطنية في مصر، وتأتي هذه المبادرة برعاية ودعم عدد من الجهات، منها القطاع المصرفي، المعهد المصرفي المصري، البريد المصري، حيث قامت هذه الجهات بتقديم الإرشاد والمساعدة للطلاب المشاركين في هذه المبادرة، والمساهمة في تطوير الأفكار والمشروعات المقترح تطبيقها في مجال التكنولوجيا المالية، مع تقديم التوجيه بشأن إمكانية تنفيذ هذه المشروعات وتطويرها والتوسع فيها مستقبلًا، وجدير بالذكر أن القطاع المصرفي قد أتاح دورات تدريبية صيفية للمجموعات الفائزة في المبادرة، والتي من شأنها تنمية وصقل خبراتهم ومهاراتهم في مجال التكنولوجيا المالية.

وقد بلغ عدد المشاركين في هذه المبادرة حتى الآن أكثر من 15 جامعة ما بين حكومية وخاصة، منها الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة عين شمس، وجامعة القاهرة، والجامعة الألمانية بالقاهرة، وجامعة الجيزة الجديدة، والأكاديمية

العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالقاهرة، وجامعة زويل، والجامعة المصرية الصينية، والجامعة البريطانية بالقاهرة، وجامعة النيل، وقد امتدت مبادرة "FinYology" إلى عددٍ من المحافظات الأخرى، حيث شاركت جامعات أسيوط، وجامعة طنطا، وجامعة حلوان، وجامعة المنصورة في هذه المبادرة، والتي شهدت إقبالًا غير مسبوق من طلاب هذه الجامعات في كل من تخصصات ريادة الأعمال والابتكار، والتمويل، وعلوم الحاسب الآلي، وهندسة الحاسب الآلي، ومن المتوقع انضمام عدد أكبر من الجامعات سواءً كان حكومية أو خاصة في جميع ربوع مصر إلى هذه المبادرة.

وفي إطار رفع الوعي في مجال التكنولوجيا المالية، فقد قام البنك المركزي المصري بعقد عددٍ من الجلسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية لأكثر من 2500 طالب جامعي شاركوا في هذه الجلسات سواءً بالحضور أو عبر شبكة الانترنت، وذلك بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري، بهدف التثقيف ونشر الوعي بمفاهيم التكنولوجيا المالية.
إذا كنت مهتمًا بالاشتراك في مبادرة FinYology، يُرجى التواصل على
fintech.egypt@cbe.org.eg or info@fintech-egypt.com

3- برنامج أكاديمية التكنولوجيا المالية:

هو برنامج شامل مدته أربعة أشهر، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مصر، والذي يُقَدِّم تغطية لأهم الموضوعات التي تم إثارتها في مجال التكنولوجيا المالية، ويستهدف هذا البرنامج المهتمين بالتكنولوجيا المالية، ورواد الأعمال أثناء مرحلة صياغة الأفكار، مع تقديم محتوىً منظم من خلال مجموعة من الخبراء، ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

- تزويد العاملين بالقطاع المصرفي؛ والمطورين بالمعرفة وأهم التطورات في مجال التكنولوجيا المالية الناشئة.
- تزويد رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية بالمعرفة والخبرة اللازمة لإنشاء وتنمية المشروعات شركات التكنولوجيا المالية الخاصة بهم.

ويُعَدّ هذا البرنامج بمثابة سبيل للتطوير والنمو في مجال التكنولوجيا المالية، لذا فقد تم تصميمه بهدف تمكين رواد الأعمال والمتخصصين في مجال التكنولوجيا المالية. يتضمن البرنامج ثلاثة مسارات مختلفة:

- مسار ريادة الأعمال، وهو مُخَصَّص لرواد أعمال شركات التكنولوجيا المالية المستقبلية.
- إدارة منتجات التكنولوجيا المالية، وهو مُخَصَّص لمديري منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.
- مطورو التكنولوجيا المالية، وهو مُخَصَّص للمتخصصين تقنياً في مجال التكنولوجيا المالية.

إذا كنت ترغب في الاشتراك في النسخة القادمة من برنامج أكاديمية FinTech، يُرجى المراسلة على
fintech.egypt@cbe.org.eg or info@fintech-egypt.com

3

التمويل والاستثمارات

أهم النتائج:

1- تطور التمويل على مدار السنوات الأربع الماضية:

خلال السنوات الخمس الماضية؛ تم ضخ ما يقرب من 250 مليون دولار في سوق الشركات الناشئة المصرية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، حيث زاد إجمالي حجم الاستثمارات التي تم ضخها في هذه الشركات ليصل إلى مبلغ 159 مليون دولار في عام 2021 مقارنةً بمبلغ 0.9 مليون دولار في عام 2017، كما ارتفع إجمالي عدد الصفقات التي تم ابرامها ليصل إلى أكثر من 30 صفقة عام 2021 مقارنةً بإجمالي عدد 3 صفقات عام 2017 بنسبة نمو مقدارها 10 أضعاف، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط حجم الاستثمار لكل صفقة ليصل إلى 5 ملايين دولار عام 2021 مقارنةً ب 300 ألف دولار عام 2017 بنسبة نمو مقدارها 16 ضعف، مما يكشف لنا معدلات النمو الهائلة التي طرأت علي الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية خلال الخمس سنوات الماضية.

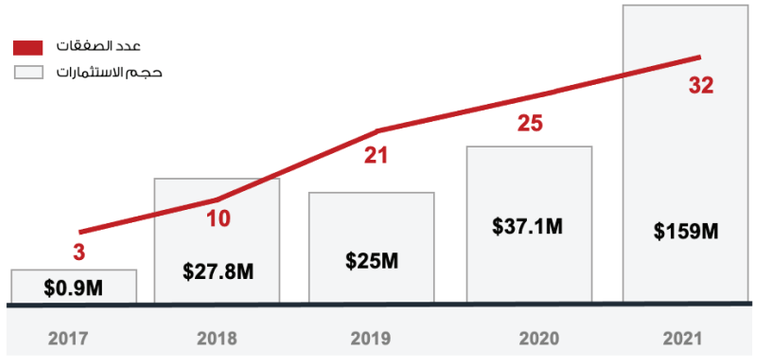

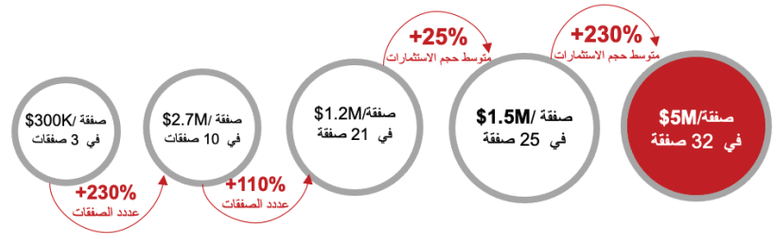

متوسط حجم الاستثمارات لكل صفقة

2- توزيع الاستثمارات وفقًا للقطاعات الفرعية

أشارت الدراسة الإحصائية إلى أنه خلال السنوات الخمس الماضية؛ تم توجيه معظم استثمارات التكنولوجيا المالية المصرية إلى منصات أصحاب الأعمال (B2B Marketplace)، تليها المدفوعات والتحويلات، بعدها الرواتب والمزايا، ثم جمعيات الادخار والإقراض الدوار، ومن ناحية أخرى، تم توجيه جزء ضئيل من الاستثمارات عن ذات الفترة إلى مجالات أخرى مثل التكنولوجيا الرقابية، وإدارة التمويل الشخصي، والتثقيف المالي، وتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا التأمينية، والتكنولوجيا المالية الزراعية.

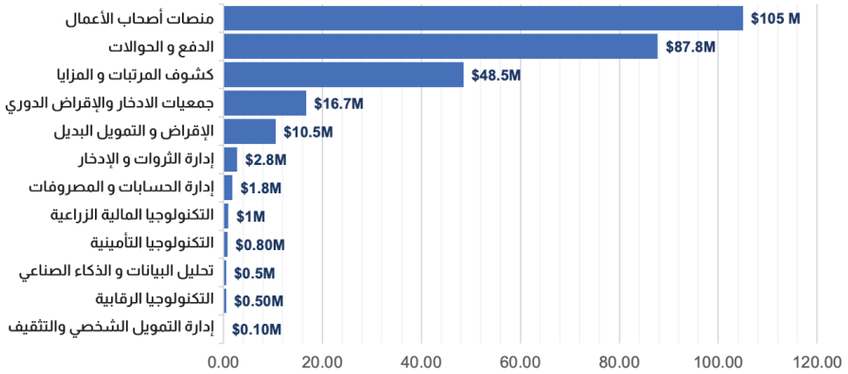

3- الشركات الناشئة وفقًا لمراحل التمويل:

وفقًا للدراسة الإحصائية، فقد أفادت الشركات الناشئة، أن متوسط الوقت الذي تستغرقه للنمو والانتقال من مرحلة مالية إلى أخرى يتراوح ما بين حوالي ستة إلى اثنتي عشر شهرًا في المتوسط، إلا أن معظم الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقر إلى سُبُل التمويل الجيدة التي تمكنها من اختبار منتجاتها أو خدماتها المالية أو حتى زيادة نطاق نشر الحلول التكنولوجية التي تقدمها للعملاء؛ سواءً كان ذلك على الصعيد المحلي أو الدولي، حيث يتطلع ما يقرب من نصف الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية في مصر (43٪) إلى الحصول على تمويل أولي، بينما لا يزال هناك نسبة قدرها 32٪ من هذه الشركات في مرحلة ما قبل التمويل الأولى أو التمويل الذاتي.

ومن الملاحظ أن استثمارات التكنولوجيا المالية في مصر لا تزال في مهدها الأول، حيث أن 14٪ فقط من الشركات تتطلع للحصول على سلسلة تمويل من الفئة أ (Series A funding)، بينما تمثل الشركات التي تسعى للحصول على سلسلة تمويل من الفئة ب او أكثر (11%) Series B+ funding من إجمالي الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية.

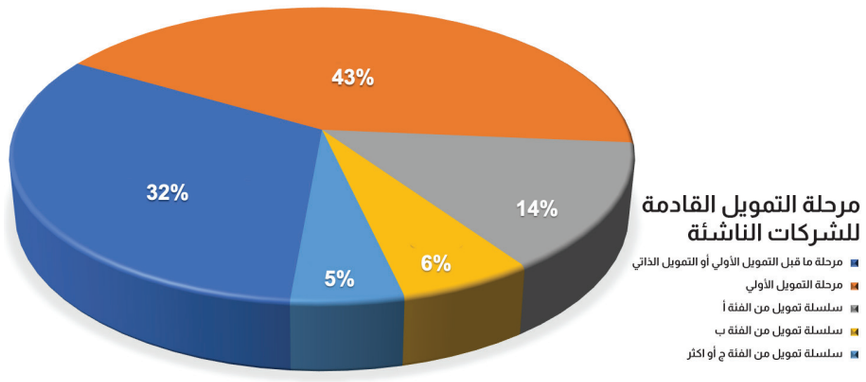

4- الشركات الناشئة وفقًا لعدد جولات التمويل

أشارت الدراسة الإحصائية إلى أن نحو 16٪ من الشركات الناشئة لم تقم بأي جولات تمويلية حتى الآن، في حين أن نسبة قدرها 40٪ من هذه الشركات قد حصلت على جولة تمويلية واحدة فقط، بينما حصلت نسبة قدرها 44٪ من هذه الشركات على ما يقرب من جولتين أو أكثر من الجولات التمويلية، وهو ما يبرز أهمية الدور الحاسم الذي تقوم به دورات مسرع الأعمال وحاضنة الأعمال في تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية لسد الفجوة والتي بلغت نسبتها 16٪، هذا بالإضافة إلى أهمية جذب المستثمرين الدوليين وما له من دور مهم وفَعَّال في صقل وتنمية الكوادر العاملة بمجال التكنولوجيا المالية في السوق المصري.

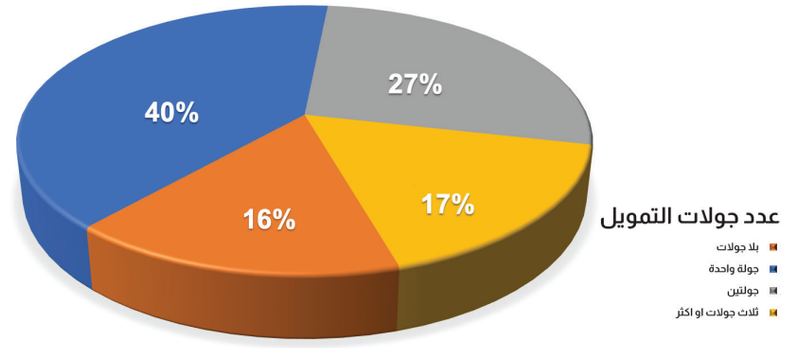

5- نموذج الإيرادات المتبع من قبل الشركات الناشئة

إن النموذج الذي تختاره أكثر من نصف الشركات الناشئة والتي تقدر بنسبة تمثل 54٪ من إجمالي عدد هذه الشركات بهدف تحقيق إيرادات ربحية؛ هو مزيج من تحديد رسوم ثابتة أو رسوم اكتتاب بالإضافة إلى نسبة مئوية من المعاملات المالية، بينما تقوم نسبة أخرى من الشركات تقدر بحوالي 31٪ من الشركات الناشئة بتحقيق إيراداتها كنسبة مئوية من المعاملات التي تم تنفيذها، ونسبة أخرى من هذه الشركات تقدر بـ 15% من الشركات الناشئة تقوم بتحقيق إيراداتها في صورة رسوم ثابتة أو رسوم اكتتاب.

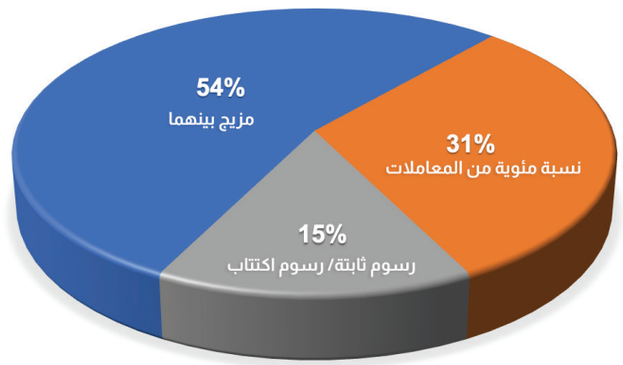

أبرز التحديات التي قد تقف حائلًا دون تدفق الاستثمارات في تلك الشركات:

- انخفاض عدد الدورات والبرامج المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية التي تقدمها كل من حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال في آخر عامين، وقد نجم عن ذلك فجوة تمويلية تواجهها شركات التكنولوجيا المالية في مراحلها المبكرة.
- تمويل الديون، والحصول على استثمارات طويلة الأجل.

أقول من السوق:

" بشكل عام، هناك رغبة منخفضة من قبل المستثمرين في تقبل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الشركات الناشئة في مراحلها الأولى. لذلك، يتم توجيه الاستثمارات في الغالب نحو الشركات الناشئة التي قطعت شوطا متقدمًا. ومن هنا فإننا نوصى بإنشاء المزيد من برامج التي تقدمها حاضنات ومسرعات الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية. "

إبراهيم فرج ، شركة Diaspora

" إننا نشعر بأن التحدي الأكبر هو أن العديد من المستثمرين يعتقدون أنه إذا كان هناك بالفعل شركة واحدة تقدم نفس الخدمة في السوق، فلن توجد ميزة في باقي الشركات. بينما في الأسواق الدولية التي يقل عدد السكان فيها عن مصر، تجد العديد من الشركات الناشئة في نفس المجال يقدمون نفس الشيء لأنه يوجد دائمًا متسع لأكثر من لاعب واحد في السوق."

سعيد الورقي، شركة Compareha

"أعتقد أن تمويل الشركات متاح. ولكن ما نفتقده هو توافر ديون المجازفة."

Belal Elmegharbel, Maxab

آفاق مستقبلية:

في ضوء الدراسة الاستقصائية، فقد تم إجراء عدة مقابلات مع عدد من الشخصيات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، وقد خَلُصت هذه المقابلات إلى عدد من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور التكنولوجيا المالية في مصر، وتوفير استثمارات محلية ودولية متنوعة، ومنها ما يلي:

- تسليط الضوء على قصص نجاح الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، لما له من أثر إيجابي في جذب شركات رؤوس الأموال العالمية.
- عقد المزيد من الفعاليات التي تهدف إلى الترويج لهذه الشركات المحلية الناشئة والمنتجات التي تقوم بتقديمها، وإقامة ورش العمل التي تضم كافة أطراف المنظومة.
- توفير الإرشاد والتدريب اللازمين لمؤسسي الشركات الناشئة، بهدف ثقلهم بالمهارات اللازمة لتقديم عروض ترويجية فعالة تؤهلهم للفوز بصفقات استثمارية مربحة.
- قيام القطاع المصرفي والمؤسسات المالية بعرض وإتاحة برامج تمويل/إقراض بهدف تحفيز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

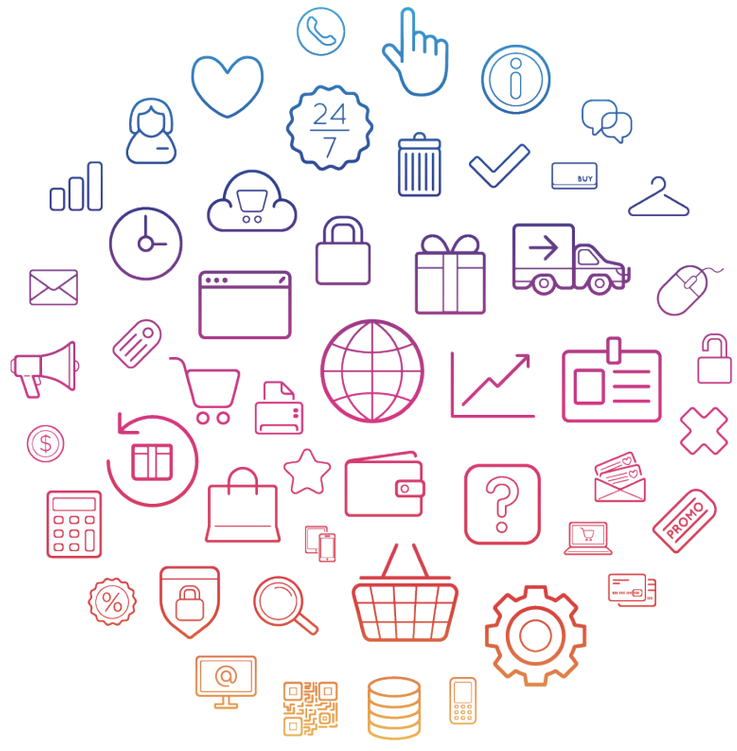

المبادرات الحالية لتوجيه الاستثمارات نحو التكنولوجيا المالية في مصر:

صندوق التكنولوجيا المالية لدعم الابتكار

نظرًا لأن عنصر التمويل هو أحد أهم ركائز استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار، ومن مُنطلَق حرص القطاع المصرفي على مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، والذي يُعَدّ مستقبلًا واعدًا للصناعة المصرفية والمالية في مصر والعالم، لذا فقد تم إطلاق صندوق دعم رؤوس أموال شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في يناير 2022، بالشراكة بين كلٍ من "البنك الأهلي المصري؛ وبنك مصر؛ وبنك القاهرة" برأس مال يفوق المليار وثلاثمائة جنيه مصري.

بنك القاهرة Banque du Caire | بنك مصر Banque Misr | البنك الأهلي المصري National Bank of Egypt

أهداف الصندوق:

- رعاية الكوادر الشابة، لكونها الاستثمار الواعد للمستقبل والقادر على تحقيق العديد من المكاسب للسوق المصري
- توجيه الاستثمارات إلى شركات التكنولوجيا المالية، سواءً المحلية منها أو الدولية التي تعتزم إطلاق أعمالها داخل السوق المصري.
- توجيه الاستثمارات إلى كل من مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها.
- توجيه جزء من الاستثمارات لدعم الشركات الناشئة في مراحلها الأولي.
- تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية.
- تعزيز التحول الرقمي ورفع معدلات الشمول المالي.

4

القواعد الرقابية

مبادرات البنك المركزي المصري لدعم البيئة التنظيمية للتكنولوجيا المالية:

أولًا: الإطار القانوني/ التشريعي:

1- قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم 18 لسنة 2019، ولائحته التنفيذية:

صَدَّقَ السيد رئيس الجمهورية على القرار رقم 18 لسنة 2019 بإصدار قانون "تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي" في 16 أبريل 2019، كما صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم 1776 لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية لذات القانون في 7 سبتمبر 2020، وقد صدر القانون ولائحته التنفيذية تحت مظلة المجلس القومي للمدفوعات، بالتعاون بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية، ويهدف القانون ولائحته التنفيذية الي وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية؛ مُلزِم لكلٍ من القطاع العام والخاص؛ والتيسير على المواطنين في سداد التزاماتهم المالية، ويدعم القانون واللائحة توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي، وتحقيق الشمول المالي، ويشجع القانون ولائحته التنفيذية على استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، كما تم وضع حدودًا للدفع النقدي باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

2- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنه 2020:

تماشيًا مع استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار والتي تهدف إلى تلبية احتياجات الفئات المحرومة من الخدمات المصرفية، ومواجهة التحديات القومية، خصص البنك المركزي المصري الباب الرابع في "قانونه الجديد" رقم 194 لسنة 2020 لنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية حيث تضع مواد ذلك الباب الأساس التشريعي للتحول الرقمي في القطاعين المالي والمصرفي، حيث ينص "القانون" على أن يتخذ البنك المركزي جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز تنمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في أيٍ من مجالات تقديم الخدمات المالية أو المصرفية أو الرقابية، بما في ذلك التطبيقات الإلكترونية التي تتيح وصول العملاء إلى حساباتهم المصرفية لدى البنوك أو مُقَدِّمي خدمات الدفع وتنفيذ المعاملات عليها، وأن تتمتع الوثائق والشيكات الإلكترونية بذات حجية أصل المحررات في الإثبات.

مشغلي أنظمة الدفع ومقدمي خدمات الدفع

يعكف البنك المركزي المصري حاليًا على صياغة لوائح الترخيص والإطار التنظيمي لمقدمي خدمات الدفع (PSP) ومشغلي أنظمة الدفع (PSOs)، وتهدف هذه اللوائح إلى ضمان سلامة أنظمة وخدمات الدفع وتعزيز الكفاءة والابتكار، وتعزيز المنافسة مع حماية حقوق المستهلكين، علاوة على ذلك فهي تسهم في تعزيز رؤية مصر في بناء مجتمع اقل اعتمادًا على أوراق النقد، وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، فضلًا عن تطوير أُطُر ونظم الدفع.

البنوك الرقمية

تهدف اللوائح الخاصة بالبنوك الرقمية إلى إصدار إطار الترخيص، والإطار التنظيمي الذي يُمَكِّن القطاع المصرفي من تشغيل البنوك الرقمية، والتي ستسهم بدورها بشكل كبير في تطوير القطاع المصرفي المصري، ومن المتوقع أن تقوم البنوك الرقمية بدور هام وغير مسبوق فيما يخص تطوير الخدمات المصرفية، بصورة أكثر ملائمة للوفاء باحتياجات العملاء المصرفية، وبصورة لا نقدية، مما يعزز الابتكار، والمنافسة في السوق، وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي وبالأخص بين فئات الشباب.

3- قانون تنظيم أنشطة التمويل البديل:

يعكف البنك المركزي المصري حاليًا على إعداد قانون جديد لتنظيم أنشطة التمويل البديل، وتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية المرتبطة بالخدمات المصرفية، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية، بما في ذلك إقراض النظراء، والتمويل الجماعي، وجمعيات الادخار والإقراض الدوري، وأنشطة التمويل الرقمي الأخرى التي ظهرت حديثًا، وكذا أنشطة التكنولوجيا المالية المتعلقة بالخدمات المصرفية، ويحدد هذا القانون الجديد الإطار التشريعي لتنظيم المنصات الرقمية للتمويل البديل في السوق المصري؛ مما يسهم في توفير خدمات تمويلية جديدة مختلفة داخل السوق المصري، بهدف تلبية احتياجات الفئات المستهدفة من العملاء، هذا وسوف يتم وضع القواعد التنظيمية والرقابية بمجرد صدور القانون.

قوانين/ تشريعات أخرى:

في إطار تعزيز الجهود المبذولة للتحول إلى اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، فقد قامت الحكومة بإصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تدعم توجهات الدولة المصرية في هذا الشأن، منها:

- قانون التوقيع الرقمي.
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- قانون حماية البيانات الشخصية.

وستسهم تهيئة البنية التشريعية والقانونية بشكل كبير في التحول إلى مجتمع لا نقدي، ومن ثَمَّ في تحقيق عدد من الفوائد للدولة المصرية مثل خفض معدلات الفساد والبيروقراطية والروتين، زيادة متحصلات الدولة وتحسين التدفقات المالية، زيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية، الاندماج في الاقتصاد العالمي، تقليل تكلفة طباعة أوراق النقد، المساهمة في الحد من التضخم، وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، وتيسير سداد الالتزامات المالية للمواطنين وتوفير الوقت والجهد ومتابعة أوجه الإنفاق.

ثانيًا: القواعد المنظمة

1- القواعد المُنَظِّمة لشبكة المدفوعات اللحظية

في ضوء الإطار العام الذي وضعه البنك المركزي المصري للتحول نحو مجتمع رقمي، وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، بهدف وصول الخدمات المصرفية لكافة أفراد المجتمع، مما يستلزم ضرورة زيادة عدد المعاملات الإلكترونية، وذلك عن طريق توفير وإتاحة وسائل متنوعة للدفع والتحصيل غير النقدي التي تسهم في تيسير قيام العملاء بسداد التزاماتهم المالية بطريقه آمنة وسريعة، لذا فقد قام البنك المركزي المصري في أكتوبر 2021 بإصدار "القواعد المُنَظِّمة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية"، بهدف تحديد إطار عمل البنوك وتطبيقات الهاتف المحمول لمقدمي الخدمات على شبكة المدفوعات اللحظية؛ بما يتيح للعملاء والبنوك القيام بعمليات التحويل اللحظية من خلال وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، وتقديم الخدمات المصرفية الملائمة لكافة فئات المجتمع، كما تتيح هذه المنظومة لجميع الأطراف المشاركة في نظام شبكة المدفوعات اللحظية إجراء جميع المعاملات المالية وغير المالية بصورة لحظية، على مدار الساعة وطوال العام.

هذه القواعد المُنَظِّمة تُمَكِّن البنوك من تقديم عدد من الخدمات المصرفية للعملاء عبر شبكة المدفوعات اللحظية؛ ومنها المعاملات المالية "تحويل الأموال والمشتريات"، والمعاملات غير المالية "الاستعلام عن الرصيد، وكشف

حساب مختصر، وتعيين كلمة مرور لكل حساب مصرفي مُسجل"، وتسجيل العملاء في تطبيقات مقدمي خدمات الدفع "إنشاء عنوان على شبكة المدفوعات اللحظية لكل حساب؛ وربطه برقم الهاتف المحمول؛ وتفعيل الحسابات على شبكة المدفوعات اللحظية؛ وتعيين كلمة مرور الحساب"، كما أن هذه القواعد تُمَكِّن العملاء من استخدام حساباتهم البنكية من خلال تطبيقات مُقَدَّمي خدمات الدفع المعتمدة، والتي تتضمن إتاحة كلٍ من الحساب الجاري وحساب التوفير كحد أدنى للتعامل على شبكة المدفوعات اللحظية.

وتسري "القواعد المُنَظِّمة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية" على جميع البنوك العاملة في مصر، وعلى الخدمات التي تتيحها شبكات المدفوعات اللحظية، وذلك دون الإخلال بما يلي:

- الضوابط الرقابية على المعاملات البنكية الإلكترونية التي أصدرها البنك المركزي المصري.
- التوجيهات والقواعد المُنَظِّمة للمعاملات البنكية.
- الضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي المصري.
- القواعد المنظمة للعناية الواجبة بالعملاء الصادرة من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية.

2- تقديم الخدمات المصرفية بالوكالة

بالإشارة إلى الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي المصري لزيادة انتشار وسائل وقنوات القبول المتاحة للمواطنين، وكذا التوسع في إتاحة قنوات الإيداع والسحب النقدي، ونظرًا لأن خدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مُقَدِّمي الخدمات تُعَدّ من أهم الخدمات التي تُسهم في تمكين عدد كبير من المواطنين من الوصول للخدمات المصرفية بكفاءة وفاعلية، ومن ثَمَّ اتساع مظلة استخدام الوسائل والقنوات المصرفية للخدمات المصرفية، وفي ضوء الحاجة إلى تنظيم إطار العمل للبنوك فيما يخص خدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات، فقد قام البنك المركزي المصري في يوليو 2021 بإصدار "القواعد المنظمة للتشغيل البيني لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات"، والتي تهدف إلى زيادة انتشار نقاط الإيداع والسحب النقدي داخل جمهورية مصر العربية، والحد من المخاطر المصاحبة لها، والتي من شأنها تطوير مجال المدفوعات الإلكترونية بصورة آمنة وفعالة، وتعتبر هذه القواعد المنظمة هي الحد الأدنى الذي يتعين الالتزام به من قِبَل البنوك التي تقدم خدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مُقَدِّمي الخدمات والوكلاء، مع ضمان اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإدارة المخاطر المرتبطة بتقديم هذا النوع من الخدمات، وذلك دون الإخلال بما يلي:

- الضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري في مايو 2019 لتنظيم خدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدمًا.
- الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي المصري في مارس 2019.

3- القواعد المنظمة للخدمات المالية الرقمية

إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول

في إطار اهتمام البنك المركزي المصري بإتاحة واستخدام الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، واستهداف قطاعات جديدة ومناطق جغرافية محرومة من الخدمات لا سيما المهمشة منها سواءً كانت مؤسسات صغيرة أو أفراد بهدف تحقيق الشمول المالي، فقد أصدر البنك المركزي المصري في نوفمبر 2016 الإصدار الجديد الخاص "بالقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول"، كما قامت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدورها بإصدار "إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" حيث تُمثِّل تلك الحزمة المتكاملة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول حيث تمثل توجهاً جديداً من نوعه في القطاع المصرفي ونقلة نوعية نحو تحقيق المزيد من الشمول والاستقرار المالي.

ويُعَد حساب المحفظة الخاص بالهاتف المحمول للعميل "المحروم من الخدمات المالية" هو بوابة دخوله للخدمات المالية والمصرفية الرسمية والتي تمكنه وتتيح له الحصول على خدمات مصممة له خصيصا لتتناسب مع إمكاناته ومستوى دخله بسعر مناسب وأمان تام وأداء فعال يساعد على الارتقاء بمستوى الدخل وتعظيم الاستفادة كل على قدر ملاءته المالية، وبذلك يتم استقطاب وجذب جزء كبير من معاملات العملاء المالية لتتم تحت مظلة الاقتصاد الرسمي بدلا من الاقتصاد غير الرسمي فضلا عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي الأقل اعتمادًا على النقد، وقد عدد من التيسيرات التي من شأنها حث العملاء على استخدام محافظ الهاتف المحمول في إجراء المعاملات المالية الخاصة بهم، ومن هذه التيسيرات ما يلي:

- تخفيض عدد المستندات المطلوبة للتحقق من هوية العميل (مستند إثبات الشخصية فقط؛ لفتح حساب).
- تخفيض البيانات المطلوبة لإجراء التحويلات المحلية باستخدام الهاتف المحمول.
- إتاحة إمكانية تحديث البيانات والمستندات الخاصة بالعميل إلكترونياً.
- السماح لفئات معينة من مقدمي الخدمات بالقيام بإجراءات العناية الواجبة بالعملاء وِفقَ مجموعة من المتطلبات، باعتبارهم وكلاء عن البنوك.

القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدمًا

في إطار تعزيز المعاملات المالية غير النقدية وتحقيق الشمول المالي، فقد قام البنك المركزي المصري في مايو 2019 بإصدار القواعد المنظمة الخاصة بالبطاقات المدفوعة مقدمًا، هذه القواعد تتيح للبنوك العاملة في مصر الاستعانة بمقدمي الخدمة للقيام بالإجراءات المبسطة للتعرف على هوية العميل وعمليات تحصيل وتسليم النقود، كما ركزت القواعد على إجراءات الحصول على الترخيص، وأمن العملاء، وإدارة المخاطر المرتبطة بخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدمًا، كما حددت عدد من الضوابط الرقابية الأخرى التي يجب على البنوك اتباعها حال الرغبة في الحصول على ترخيص من البنك المركزي المصري لاصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا.

معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية (Contactless)

في ضوء ما يقوم به البنك المركزي المصري من خطوات واضحة للتحول نحو اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد؛ وتحقيق الشمول المالي، وإيمانًا منه بأهمية مواكبة التطورات التكنولوجية، لتلبية احتياجات العملاء وجذب شريحة جديدة منهم، فقد قام البنك المركزي المصري في مايو 2019 بإصدار "معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية Contactless Payments"، بهدف دعم الأدوات والوسائل الإلكترونية المختلفة وقبولها، وتيسير إجراء التعاملات الإلكترونية للعملاء الأفراد والشركات، وقد وضعت هذه المعايير الحد الأدنى من الاشتراطات التي يجب على البنوك العاملة في مصر إتباعها عند إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية "Contactless"، كما أنها تناولت عدد من الموضوعات منها: الحدود المتعلقة بالعمليات اللاتلامسية، والتعليمات والقواعد المنظمة لتنفيذ العمليات اللاتلامسية، ومعايير إصدار وسائل الدفع اللاتلامسية، بالإضافة إلى آلية التحقق.

القواعد الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات ومقدمي خدمات التمويل الرقمي المقترن بعمليات الدفع الإلكتروني

وضعت القواعد الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات ومقدمي خدمات التمويل الرقمي المقترن بعمليات الدفع الإلكتروني في عام 2019 لتواكب التطور السريع الذي شهدته عملية سداد الفواتير وتحصيلها والحاجة المتزايدة إلى مقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وداعمي عمليات الدفع الإلكتروني لقدرتهم على توفير خدمات مالية إلكترونية للتجار وللشركات بكفاءة. وتهدف هذه القواعد إلى توفير ترتيبات تعاقدية تعمل على تحسين عملية الحصول على خدمات التحصيل الإلكتروني وانتشارها عبر عدة قنوات، ما سيؤدي إلى زيادة قبول وسائل الدفع الإلكترونية لدى تلك الفئة من التجار والشركات بما سيضمن اتخاذ خطوات ملموسة في مجال المدفوعات الإلكترونية بصورة آمنة لكافة الأطراف المشاركة في العملية.

المعايير المعتمدة الخاصة برمز الاستجابة السريع "QR Code"

في ضوء متابعة البنك المركزي المصري للتطور التقني الحالي في مجال القبول الإلكتروني، وظهور رمز الاستجابة السريع "QR Code"؛ والذى يُعَدّ أحد أهم وأبرز التقنيات الحديثة منخفضة التكلفة؛ والذى يتيح عمليات دفع آمنة وأكثر سهولة للعملاء سواءً كانوا من المستهلكين أو التجار بحدٍ سواء، لذا فقد قام البنك المركزي المصري في يناير 2018 باعتماد المواصفات الخاصة بالقبول الالكتروني للمدفوعات لدى التجار باستخدام رمز الاستجابة السريع "QR Code"، بهدف نشر الخدمات المصرفية الرقمية، والتوسع في خدمات القبول الإلكتروني مما له كبير الأثر في ضم القطاع غير الرسمي ضمن الخدمات المالية الرسمية، وخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، وذلك من أجل توحيد وتأمين وسهولة تطبيق تلك المنظومة في السوق المصري مما سيسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي ومن ثَمَّ الاستقرار المالي.

استخدام البيانات البديلة في التقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمي (التصنيف الائتماني السلوكي- Behavioral Scoring Models)

قام البنك المركزي المصري في فبراير 2021 بإصدار كتاب دوري بشأن "خدمة الإقراض الرقمي من خلال محافظ الهاتف المحمول" بهدف الحصول على تقييم ائتماني استنادًا إلى التقييم الرقمي الذي يعتمد على خوارزميات لتقييم العملاء الذين ليس لديهم تقييم ائتماني سابق، ويتم ذلك من خلال بيانات شبكة الهاتف المحمول وعدد من الوسائل الأخرى المذكورة بالكتاب الدوري المشار إليه.

القواعد المُنَظِّمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الأنترنت

قام البنك المركزي المصري في نوفمبر 2014 بإصدار "القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت" في القطاع المصرفي المصري والتي حددت الحد الأدنى اللازم لتقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت بطريقة آمنة.

وتساهم هذه الضوابط في تحقيق الشمول المالي، وذلك لما لها من دور فَعَّال في زيادة إقبال العديد من البنوك على تقديم الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، فقد أصبحت معظم البنوك العاملة في مصر تقدم هذه الخدمة، كما أن الخدمات المصرفية عبر الأنترنت؛ بالإضافة إلى كونها أقل تكلفة وسهلة الاستخدام، فإنها أيضًا توفر الراحة للعملاء حيث يمكن للعملاء الدخول إلى حساباتهم الخاصة للاستعلام أو إجراء المعاملات في أي وقت ومن أي مكان مما يوفر الوقت والجهد، اعتمادًا على ما أسهمت به تلك القواعد من رفع معدلات الحماية وتقليص احتمالات الأخطاء التشغيلية، إذ أن تلك الضوابط تضمن خضوع كافة الخدمات المصرفية الإلكترونية لسلسلة دقيقة من الإجراءات ومراحل التدقيق للتأكيد على سلامة المعاملات المصرفية.

ثالثاً: إجـراءات البنـك المركـزي المصـري لتحفيـز اسـتخدام الوسـائل والقنـوات الإلكترونية في الدفع ضمن التدابير الاحترازية التي تقوم بها الدولة للحد من تداعيات جائحة كورونا:

في إطار الإجراءات والتدابير الاحترازية فيما يخص فيروس كورونا، وحرصًا من البنك المركزي المصري على تعظيم مساهمة القطاع المصرفي بشكل فعَّال في تنفيذ خطة الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس، وبالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قام البنك المركزي المصري بعدد من الإجراءات، منها ما يلي:

1- إصدار عدد من التعليمات

بدءً من 15 مارس 2019 والمنتهية بالتعليمات الصادرة في ديسمبر 2021 لكافة البنوك العاملة بمصر للحد من تداول أوراق النقد وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، والتي من شأنها تيسير إجراء المعاملات المالية على المواطنين والمساهمة في الحد من انتشار هذا الفيروس حرصًا على سلامة وأمن المواطنين والعاملين بالقطاع المصرفي القطاع المصرفي، ومنها:

فيما يخص الدفع عن طريق الهاتف المحمول

- زيادة الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول وتشمل الحدود اليومية والشهرية وكذا الحد الأقصى لرصيد الحساب.
- يجوز للبنك فتح حساب هاتف محمول لعملائه الحاليين باستخدام البيانات المسجلة لدى البنك والخاصة بالتعرف على هوية العميل، كما يجوز للبنك - كإجراء استثنائي-، وقد انتهى العمل به حاليًا- تطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء بصورة إلكترونية لعملاء البنك الجُدُد، على أن يتم الالتزام بمجموعة من الضوابط والإجراءات الصادرة في هذا الشأن.
- السماح للبنوك العاملة في مصر بالتحويل بين أي حساب مصرفي لدي أي بنك وأي حساب هاتف محمول لدي أي بنك آخر.

فيما يخص البطاقات المصرفية

يتم إصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا للمواطنين مجانًا، على أن تكون تلك البطاقات لا تلامسية "Contactless" حال بدء البنك في إصدار هذا النوع من البطاقات، كما تم تعديل الحدود القصوى للبطاقات المدفوعة مقدمًا، ليتم زيادة الحد الأقصى اليومي للعمليات التي تتم من خلال هذه البطاقات ليصبح 30 ألف جنيه للأفراد و40 ألف جنيه للتجار.

بالنسبة لأدوات الدفع ووسائل القبول اللا تلامسية

تم رفع الحد الأقصى لمبلغ العملية الواحدة التي تتم بدون إدخال الرقم السري "Tap & Go" من 300 جنيه مصري إلى 600 جنيه مصري.

فيما يخص التحصيل الإلكتروني

يجب على البنوك الحاصلة على ترخيص بخدمات القبول الالكتروني القيام بتفعيل خدمة الدفع باستخدام رمز الاستجابة السريع الموحد "QR Code" وخدمة طلب الدفع "Request to Pay" لدى كافة التجار الذين يتعاملون بنقاط البيع "POS"، وتوفير إرشادات الاستخدام اللازمة لهم، مع تعريف العملاء بتوفر تلك الخدمة لدى التجار.

القبول الرقمي:

قام البنك المركزي بالتوجيه للبنوك العاملة في مصر والحاصلة على ترخيص تقديم الخدمات الرقمية بتعزيز القبول الرقمي من خلال عددٍ من الإجراءات منها:

- تفعيل خدمة الدفع من خلال رموز الاستجابة السريع "QR Code"، وخدمة "إرسال طلب الدفع" للتجار الذين لديهم نقاط بيع.
- الامتثال للإجراءات المُبَسَّطة التي تتيح للتجار والشركات متناهية الصغر إمكانية التعرف على هوية العميل؛ وذلك وفقًا للمادة 2.3.5 من إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول الصادرة في مارس 2019.

تقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت "Internet Banking":

في إطار ما يقوم به البنك المركزي من إجراءات من شأنها التخفيف من تداعيات أزمة جائحة كورونا "COVID- 19" وانتشار العدوى بين الجمهور، لذا فقد قام البنك المركزي المصري بالتوجيه للبنوك العاملة في مصر بإتاحة خدمة الإنترنت البنكي للعملاء كأداة بديلة تمكنهم من إدارة الأموال والحسابات الخاصة بهم دون الحاجة إلى التوجه لفرع البنك التابع له، وذلك باتخاذ عدد من الإجراءات منها:

- يجوز قيام البنك بتسجيل عملائه الحاليين من خلال التحقق من هوية العميل باستخدام وسائل التحقق الإلكترونية التقليدية المستخدمة في أيٍ من منتجات البنك.
- يلتزم العملاء بالإجراءات الصادرة بشأن في خدمة الإنترنت البنكي، والتي يتم تطبيقها من قِبَل كافة البنوك العاملة في مصر.

فيما يخص الرسوم والعمولات المُطَبَّقة

يتم إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من ماكينات الصراف الآلي، والمحافظ الإلكترونية، وذلك طبقاً لمجموعة من الضوابط والإجراءات الصادرة في هذا الشأن.

2- تدعيم البنية التحتية الرقمية

إطلاق مبادرة لـنشر ماكينات الصراف الآلي بكافة محافظات الجمهورية:

في يونيو 2020 قام البنك المركزي المصري بإطلاق مبادرة لنشر عدد كبير من ماكينات الصراف الآلي الجديدة بكافة المحافظات في موعد أقصاه ديسمبر 2021، وذلك في إطار اهتمام البنك المركزي بتدعيم البنية التحتية لنظم الدفع وإتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين في شتى أنحاء الجمهورية، وتهدف المبادرة إلى نشر ما يقرب من 6,500 ماكينة صراف آلي جديدة بالإضافة إلى الـ 13,600 ماكينة لدى القطاع المصرفي وقت اطلاق المبادرة، أي زيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي بحوالي 48% ليصل إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ما يقرب من 20,100 ماكينة.

وتُعَدّ هذه المبادرة أحد الخطوات الهامة التي من شأنها تيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المصرفية لتحقيق الاستفادة القصوى من البنية التحتية المالية، وذلك ضمن منهجية مدروسة من البنك المركزي المصري لنشر الخدمات المالية الرقمية، ولإتاحة الخدمات المصرفية التي يمكن الحصول عليها من خلال ماكينات الصراف الآلي للمواطنين بكافة أنحاء الجمهورية على مدار الساعة، حيث تم إلزام البنوك بوضع أولوية للأماكن الحيوية ذات الكثافة العالية التي تفتقر للخدمات المصرفية، وأن تدعم هذه الماكينات إتمام العمليات المصرفية الخاصة بذوي الهمم، وتتيح عمليات الإيداع النقدي وقبول المعاملات اللاتلامسية، بالإضافة إلي دعم تلك الماكينات لعمليات شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا.

3- تقديم الحوافز للحث على استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع

وفضلًا عَمَّا سبق، فقد قام البنك المركزي المصري باتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في مواجهة تداعيات جائحة كورونا Covid-19، ومنها تقديم الحوافز التي تَحُثّ على نشر الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، ومنها:

مبادرة السداد الإلكتروني "POS Initiative":

في مايو 2020؛ قام البنك المركزي المصري بإطلاق "مبادرة السداد الإلكتروني" بهدف زيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية لتصل إلى 100 ألف نقطة بيع إلكترونية، وفي نوفمبر 2020 تم زيادتها لتصل إلى 300 ألف نقطة بيع إلكترونية، ويستفيد من هذه المبادرة الشركات والتجار الذين ليس لديهم نقاط بيع إلكترونية أو رمز الاستجابة السريع "وقت إطلاق المبادرة".

وفي هذه المبادرة، قام البنك المركزي المصري بتحديد مواصفات قياسية لنقاط البيع الإلكترونية التي تم نشرها لتدعم المعاملات اللاتلامسية وملائمتها لظروف العمل في المناطق النائية وضمان سرعة وأمان تنفيذ المعاملات المصرفية من خلالها.

رمز الاستجابة السريع "QR Code"

فيما يخص رمز الاستجابة السريع "QR Code" فقد قام البنك المركزي المصري بتخصيص برامج تحفيزية للبنوك العاملة في مصر للحث على نشر رمز الاستجابة السريع"QR Code" لدى التجار والشركات لتصل إلى 200 ألف رمز استجابة سريع، كما قامت البنوك المُصدِرة بدورها بتقديم حوافز للعملاء لاستخدام أدوات الدفع الإلكترونية الخاصة بها في عمليات الشراء.

وفي هذا الإطار، فقد قام البنك المركزي بتَحَمُّل التكلفة، وذلك لتحفيز البنوك العاملة في مصر على نشر نقاط البيع الإلكترونية "POS" ورمز الاستجابة السريع "QR Code" بصورة أكبر لدى التجار وفي المحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية من وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية.

4- مبادرة بشأن إعانة العمالة المؤقتة

إيمانًا من البنك المركزي بأهمية دوره في دعم المواطنين الأكثر تأثرًا بالجائحة، قام البنك المركزي بالتنسيق مع عدد من الجهات المعنية بشأن صرف إعانة العمالة المؤقتة على البطاقات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول الخاصة بهم، وهو إجراء يساعد على تجنب الازدحام بما يتضمنه من زيادة فرص العدوى ونقل الأمراض ويخفف من تداعيات جائحة كورونا على قطاع العمالة المؤقتة والذي يعد من أكثر القطاعات المتضررة.

رابعاً: المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية:

في مايو 2019 قام البنك المركزي المصري بإطلاق المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية، الذي يُعَدّ بمثابة بيئة اختبارية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة باختبار تطبيقاتها المبتكرة، ومن ثَمَّ تطوير نماذج أعمالها، وإطلاقها في السوق بصورة قانونية، من خلال اتاحة فترة اختبار داخل المختبر تسمح لهذه الشركات بالعمل ضمن قيود مخففة تسمح بتدارك المخاطر التي قد تنشأ عن خروج التطبيق إلى حيز التنفيذ.[24]

الأهداف الرئيسية للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية:

- دعم تطبيقات التكنولوجيا المالية والتشجيع على الابتكار.
- توفير بيئة رقابية منضبطة ومخففه.
- المساهمة في خفض الوقت والتكلفة اللازمين لإطلاق تطبيقات التكنولوجيا المالية وخروجها إلى حيز التنفيذ في السوق.
- تعزيز ثقة المستثمرين في تلك الشركات.

يتضمن التقديم للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية خمسة مراحل رئيسية، وهي كالتالي:

مرحلة التقديم: وفيها يتعين على الراغبين في الانضمام إلى المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية ملئ نموذج التقديم الإلكتروني المتاح على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري.

مرحلة التقييم: تقوم الجهة الرقابية بتقييم التطبيق المُقَدَّم وفقًا لمعايير الجدارة المحددة مسبقاً، وذلك قبل الموافقة على الطلب.

مرحلة الإعداد للاختبار: يعمل كل من مُقَدّم التطبيق، والجهة الرقابية سويًا للتوافق بشأن محددات الاختبار داخل المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية.

مرحلة الاختبار: يبدأ مُقَدّم التطبيق باختبار التطبيق، بينما تقوم الجهة الرقابية بمتابعة التقدم الذي يحرزه مُقَدّم التطبيق.

مرحلة التخرج: يتعين على مُقَدّم التطبيق أن يقوم بتقديم تقرير إلى الجهة الرقابية عقب الانتهاء من الاختبار أو عند انتهاء مدة الاختبار المتفق عليها بشأن نتائج الاختبار والخطوات التالية التي سيقوم باتخاذها.

معايير الجدارة للقبول داخل المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية:

- أن يكون التطبيق ضمن نطاق أنشطة خدمات التكنولوجيا المالية.
- أن يكون تطبيقاً يقوم بتقديم حلول مبتكرة.
- أن يكون هذا التطبيق ذو منفعة للعملاء، ويقدم قيمة مضافة لهم ولمجال التكنولوجيا المالية.
- يكون هناك احتياج للاختبار داخل المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية.
- جاهزية التطبيق للاختبار داخل المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية.
- أن يدعم التطبيق توجهات الدولة في تحقيق التحول الرقمي والشمول المالي.

24 https://fintech.cbe.org.eg/home/sandbox?en

يعمل المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية في البنك المركزي المصري بنظام الأفواج المتتالية، وقد تم انطلاق فوجين حتى الآن، وهما:

- الفوج الأول للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية الذي انطلق في يوليو 2019، كفوج تجريبي وفقًا لمجال مختص بالتعرف على هوية العميل إلكترونيًا في محافظ الهاتف المحمول، لتيسير تسجيل العملاء بالخدمة رقميًا.
- الفوج الثاني للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية الذي انطلق في نوفمبر 2020، كفوج ذو مجالات مختلفة لأنشطة خدمات التكنولوجيا المالية.

أبرز التحديات التي تواجه نمو قطاع التكنولوجيا المالية (من الناحية الرقابية):

أشار الأشخاص الذين أُجريت مقابلة معهم إلى أن المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية الذي أطلقه البنك المركزي المصري يعتبر مبادرة جيدة لاختبار التطورات الجديدة لخدمات التكنولوجيا المالية (في طور الإعداد)، ولكنه يحتاج إلى تسليط الضوء على التطبيقات الناجحة التي تم تنفيذها من خلال المختبر، وأن تقوم المنظومة بإجراء المزيد من جلسات العمل مع الجهات الرقابية بهدف شرح وتوضيح القواعد الخاصة بالتكنولوجيا المالية الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال إجراء المزيد من ورش العمل مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، هذا بالإضافة إلى أهمية تقديم توجيهات واضحة حول خطوات الترخيص، أخذًا في الإعتبار أن تعدد الجهات الرقابية التي تشرف على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية يتسبب في حدوث تضارب كبير لدى هذه الشركات.

أقوال من السوق

وجود قنوات للتواصل المستمر بين البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية والشركات الناشئة يساعد في فهم الخطوات الكاملة للترخيص والتسجيل ويساعد على تبادل الأفكار والآراء الخاصة بالقواعد والتحديات الحالية، والقواعد التي قد تصدر في المستقبل والمنتجات المستقبلية التي قد تطورها الشركات الناشئة.

عمرو سلطان، بلنك "Blnk"

إن إتاحة كافة الكتب الدورية المتعلقة بصناعات التكنولوجيا المالية الأكثر شيوعًا على منصة خاصة مثل منصة التكنولوجيا المالية - مصر "فنتك مصر" سيساعد جميع الشركات التي تعمل في التكنولوجيا المالية وسيدعمها حتى تتمكن من فهم قواعد السوق بشكل أفضل ومن ثم الامتثال لها.

هاني سليمان، بيتابس "Paytabs"

5

الحوكمة والشراكات

أهم النتائج:

1- نماذج الشراكة المفضلة لدى الشركات الناشئة:

أظهرت الدراسة الاستقصائية أن البنوك العاملة في مصر تُعَدُّ شريكاً هاماً ورئيسياً لدي الشركات الناشئة، حيث تتمثل الشراكات المرغوب فيها بشكل أكبر كالاتي:

2- الجهات الداعمة لمنظومة التكنولوجيا المالية::

من خلال الدراسات الاستقصائية التي تمت مع 18 جهة متنوعة ما بين (مستثمرين؛ ومؤسسات داعمة؛ وحاضنات ومسرعات أعمال نشطاء)، والتي تنقسم إلى عدد 13 جهة منها لديها استراتيجية رسمية لدعم التكنولوجيا المالية، بينما تقوم الخمس جهات الأخرى بتنفيذ برامج وأنشطة داعمة للتكنولوجيا المالية؛ وذلك بالرغم من أن مؤسساتهم لا تنتهج استراتيجية رسمية بشأن التكنولوجيا المالية، مما يعكس الاهتمام المُطَّرِد للجهات المختلفة بصناعة التكنولوجيا المالية في مصر لما لها من دور حيوي وواضح أكَّدّته أزمة جائحة كورونا Covid-19 ومالها من تداعيات، من المساهمة في الإسراع من وتيرة التوجه نحو المعاملات الإلكترونية، مما يسهم في دعم توجهات الدولة نحو مجتمع رقمي أقل اعتمادًا على أوراق النقد.

التكنولوجيا المالية كأستراتيجية غير رسمية	التكنولوجيا المالية كأستراتيجية رسمية
5	13

3- دور الجهات لدعم وتعزيز التكنولوجيا المالية في مصر:

لقد أظهرت الدراسة الاستقصائية أن معظم الجهات الداعمة لمنظومة التكنولوجيا المالية هي التي تقوم بتقديم التمويل أو المساعدة في عملية بناء القدرات والكوادر الفنية، ويمكن توضيح دور عدد من هذه الجهات كما هو بالجدول التالي:

التمويل	بناء القدرات، الارشاد ودعم الكوادر
DFIN DIGITAL FINANCE HOLDING AUR CAPITAL PRIVATE EQUITY HOUSE OF EGYPT FOUNDATION VENTURES CV ENTURES algebraventures DISRUPTECH Sawari ventures global ventures	EFG-EV FINTECH رواد النيل NilePreneurs FLAT 6 LABS CAIRO AUC ANGELS
	CENTRAL BANK OF EGYPT Egyptian Banking Institute german cooperation giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH MINT by EGBANK FINTECH GALAXY THE EGYPTIAN FINTECH ASSOCIATION الجمعية المصرية للتكنولوجيا المالية teknolojia

وقد أبدى داعمي منظومة التكنولوجيا المالية -الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية- اهتمامًا كبيرًا بعدد من الاتجاهات في مجال التكنولوجيا المالية -كأولوية لهم وبالشركات الناشئة التي يرغبون في الاستثمار فيها-، ومنها:

أبرز التحديات التي تقف حائلًا دون إتمام عملية التعاون الفعال بين أطراف منظومة التكنولوجيا المالية:

مما لا يخفى علينا جميعًا أن منظومة التكنولوجيا المالية في مصر ما تزال في مهدها الأول، مما يشير إلى الحاجة الملحة لمزيد من الجهود والمبادرات التي من شأنها تعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية للنهوض بهذه المنظومة في السوق المصري، مما يستلزم تضافر جهود أطراف هذه المنظومة للعمل سويًا لتوفير المزيد من خدمات التكنولوجيا المالية بهدف سد الفجوة التي تزال موجودة في مصر بين ما هو موجود فعليًا من حلول تكنولوجية ومتطلبات قطاع الشباب المنتمي للتكنولوجيا، ورفع الوعي المالي والرقمي بأهمية التكنولوجيا المالية، ومن ثَمَّ تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، ودعم الأجيال القادمة من خدمات التكنولوجيا المالية من حيث المهارات المطلوبة والتمويل، مما ينعكس ايجابًا على معدلات تحقيق الأرباح لكافة أطراف المنظومة.

أقوال من السوق

"إقناع البنوك الكبرى بأن حلول التكنولوجيا المالية المحلية قادرة على منافسة الحلول العالمية بل إنها قادرة على المنافسة على المستوى العالمي."

مصطفى بلبا، دوري "Dor-e"

"يجب تعزيز ثقافة الشراكة من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة، حيث ستتمكن الأطراف الفاعلة من إجراء تطوير والتركيز على خلق ميزة تنافسية فريدة، ما سيمكن القطاع بأكمله من النمو بمعدلات أسرع وأصح".

محمد منير، باي ناس "Paynas"

"من أصعب التحديات التي نواجهها لإيجاد شركات للاستثمار فيها هي تعيين فريق ذو مهارات ومؤهلات عالية بالإضافة إلى تطور الشركات الناشئة. فوجود قاعدة بيانات مركزية تشمل كافة الشركات الناشئة الموجودة في البلاد وتوضح ما إذا كانت مرخصة أم لا ويتم تحديثها بشكل مستمر سيساعد بشكل كبير."

إسلام درويش، جلوبال فينتشرز "Global Ventures"

المبادرات الحالية التي تم إطلاقها لتعزيز أوجه التعاون والشراكات بين الأطراف في منظومة التكنولوجيا المالية في مصر:

1- انشاء مركز التكنولوجيا المالية "GRID":

حيث تم تخصيص مبني البنك المركزي التاريخي بوسط القاهرة ليكون مقراً لهذا المركز، ويهدف المركز إلى تعزيز ودفع منظومة التكنولوجيا المالية داخل السوق المصري، والعمل على جمع كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية والمتمثلة في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، والهيئات التنظيمية والرقابية، والمؤسسات المالية، ومسرعات وحاضنات الأعمال، وشركات التكنولوجيا العالمية، وكذلك المستثمرون في مجال التكنولوجيا المالية تحت مظلة واحدة، وقد تم الانتهاء من كافة الدراسات والتصميمات الخاصة بالمركز، تمهيداً للافتتاح في عام 2022.

ويُعَدّ هذا المركز ملتقىً لبحث سُبُل التعاون فيما بين رواد الأعمال سواءً من الشركات المصرية أو الدولية، بهدف تبادل الخبرات، وتطوير الأنشطة والأعمال المرتبطة بمجال التكنولوجيا المالية، ويقوم المركز بتقديم عدد من البرامج مثل: مختبر الابتكار، وبرامج تسريع الابتكار، وبرامج الخدمات الاستشارية التنظيمية، فضلًا عن توفير مساحات العمل المشترك للشركات الناشئة.

هذا وقد تم إطلاق اسم "The Grid" على هذا المركز الجديد، وتم دعوة عددٍ من الشركات؛ والبنوك العاملة في مصر؛ وباقي أطراف منظومة التكنولوجيا المالية، بهدف التعريف بالمبادرة؛ والمبنى؛ والعلامة التجارية؛ والموقع.

2- البوابة الإلكترونية للتكنولوجيا المالية -"فنتك مصر"

هي منصة الكترونية تم إطلاقها في يونيو 2019، بهدف ربط كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية معًا، ويتم من خلال هذه المنصة عرض أحدث ما تم التوصل إليه من اتجاهات في مجال التكنولوجيا المالية، والمبادرات التي يقوم البنك المركزي المصري بإطلاقها في مجال التكنولوجيا المالية، وكذا استعراض آراء الخبراء في مجال التكنولوجيا المالية عن طريق ما يلي:

- إجراء المقابلات مع خبراء في مجال التكنولوجيا المالية.
- إطلاق نشرة بريدية شهرية تستعرض أحدث الاتجاهات في مجال التكنولوجيا المالية.
- إنشاء وإطلاق مُدَوَّنة رقمية "FinTech Egypt Podcast" تختص بعرض أهم القضايا والنقاشات في مجال التكنولوجيا المالية.

3- أوجه التعاون بين الجهات الرقابية المحلية والدولية:

منذ بضع سنوات، أصبح التعاون فيما بين كلٍ من الجهات الحكومية والرقابية على رأس جدول أعمال البنك المركزي المصري حيث أن الشراكة والتعاون بين هذه الأطراف المعنية سواءً كانت محلية أو دولية هو أحد أهم السُبُل لتعزيز التحول المالي الرقمي.

لجنة التكنولوجيا المالية والابتكار

إيمانًا من البنك المركزي المصري بأهمية التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بهدف ضمان التنفيذ الفَعَّال والمستدام لاستراتيجية التكنولوجيا المالية، ونظرًا لما لأنشطة التكنولوجيا المالية من طبيعة متداخلة، لذا فقد تم تشكيل "لجنة التكنولوجيا المالية والابتكار"، والتي تضم في عضويتها كلٍ من البنك المركزي المصري؛ الهيئة العامة

للرقابة المالية؛ والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات؛ ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف وضع إطار مُوَحَّد لمنح التراخيص اللازمة للشركات حال الرغبة في طرح تطبيقات التكنولوجيا المالية في الأسواق، وتقوم هذه اللجنة بتقديم تقاريرًا دورية حول نتائج أعمالها، مُتضَمِّنةً ما خَلُصَت إليه جلسات العمل من توصيات، ليتم العرض على مجلس الإدارة الذي يضم ممثلي الجهات المشار إليها.

مذكرات التفاهم بين البنك المركزي والبنوك المركزية المناظرة

في إطار ما يقوم به البنك المركزي المصري من جهودٍ مكثفة لوضع إطار للتعاون المشترك مع البنوك المركزية المُنَاظِرة، بهدف تبادل الخبرات فيما بين البنك المركزي والوحدات المعنية بالابتكار بهذه البنوك المُنَاظِرة له، وبحث سُبُل إطلاق مشروعات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار مستقبلًا، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الخاصة بالاتجاهات الحديثة في مجال الأسواق الناشئة؛ واللوائح والتعليمات الرقابية التي يتم تطبيقها في هذا الشأن.

يقوم إطار التعاون المشترك فيما بين البنك المركزي المصري والبنوك المُنَاظِرة له على ما يلي:

- وضع آلية لتبادل الخبرات والمعلومات فيما بين كافة الأطراف المعنية حال إبرام اتفاقيات تعاون مشترك فيما بينها، والتي تُتيح لكل وحدة معنية الابتكار تابعة لكل بنك مركزي من هذه البنوك إحالة المشروعات المبتكرة فيما بينها.
- وضع منهجية يتم التوافق عليها فيما بين كافة الأطراف المعنية، يتم بموجبها مشاركة المعلومات المتعلقة بالابتكار واستخدامها في أسواق البلدان التابعة لها هذه البنوك المركزية.

قام البنك المركزي المصري بعقد وتوقيع ثلاث مذكرات تفاهم من شأنها تعزيز سُبُل التعاون في مجال التكنولوجيا المالية مع عدد من الجهات الرقابية سواءً كانت إقليمية أو دولية، ومن هذه الجهات:

- سلطة النقد في سنغافورة – 2018
- سوق أبو ظبي العالمي – 2018
- مصرف البحرين المركزي – 2019

الانضمام إلى عضوية جهات إقليمية ودولية ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية

في إطار حرص البنك المركزي المصري على مد أواصر التعاون مع كافة الجهات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية سواءً كانت إقليمية أو دولية، بهدف الاستفادة من الخبرات المتنوعة في هذا المجال، لذا فقد قام البنك المركزي المصري بالتواصل مع عدد من هذه الجهات لعقد شراكات من شأنها المساهمة في الترويج للتكنولوجيا المالية في مصر إقليميًا ودوليًا، ليصبح البنك المركزي المصري حاليًا عضوًا فعالًا في عدد من مجموعات العمل المختصة بالتكنولوجيا المالية بهذه الجهات، ومنها:

- صندوق النقد العربي.
- التحالف الدولي للشمول المالي.

الخاتمة

لقد شهدت مصر خلال السنوات القليلة الماضية تطورًا ملحوظًا في مجال التكنولوجيا المالية، مما أهَّلَهَا لأن تصبح ضمن أفضل أربع دول إفريقية في هذا المجال، وأن تحتل المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث الاستثمارات الخاصة بالتكنولوجيا المالية؛ وتَمَركُز شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، ولقد شهدت مصر أيضًا ظهور مجموعة واعدة من الكوادر المبتكرة على مشهد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والتي يمكن ملاحظتها من خلال النمو الكبير سواءً كان ذلك في عدد شركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أو القطاعات المغذية لها خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما يعطى مؤشرًا لا يدعو إلي الشك إلى أن مصر تزخر بالفرص الهائلة والكوادر المؤهلة التي تُمَكِّن مصر من المُضِيِّ قُدُماً نحو تحقيق المزيد من الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، خاصةً في ظل الدور الهام والمحوري الذي يقوم به البنك المركزي المصري في قيادة هذه المنظومة وتيسير سُبُل التعاون بين كافة الأطراف المشاركة فيها.

هذا، وتُعَدُّ المساواة بين الجنسين أحد أهم القضايا التي يوليها البنك المركزي المصري اهتمامًا كبيرًا، ويظهر هذا جليًا من خلال المبادرات المتعددة التي يقوم البنك المركزي بإطلاقها -الموجهة للمرأة- بهدف تحقيق الهدف المنشود وهو إشراك العملاء من الإناث في منظومة التكنولوجيا المالية؛ والاستفادة من قدراتهن وإمكاناتهن اللا محدودة بشكل أكثر فاعلية، إذ أن تحفيز المرأة وما لها من دور في ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية له كبير الأثر في ضم عدد أكبر من الإناث لمنظومة التكنولوجيا المالية ودمجهن في هذه المنظومة.

وختامًا، فإن هذا التقرير يهدف إلى إلقاء نظرة شاملة على المشهد العام للتكنولوجيا المالية في مصر، وعلى التطور الهائل الذي شهده هذا المجال وخاصةً في الآونة الأخيرة، وكذا حرص مصر على مواكبة هذا التطور التكنولوجي الهائل في قطاع التكنولوجيا المالية الحيوي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ما انتهجه البنك المركزي المصري من سياسة قائمة على إحداث التوازن بين دعم وتشجيع تقديم الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة مع ضمان حماية الاستقرار المالي، وحقوق العملاء، فضلاً عما يقوم به البنك المركزي من دور القيادة وإطلاق المبادرات المختلفة التي من شأنها تعزيز ودعم استراتيجية التكنولوجيا المالية والابتكار وتحقيق رؤيته "أن تصبح مصر مركزًا للتكنولوجيا المالية في العالم العربي وأفريقيا معترفًا به عالميًا، وموطنًا للجيل القادم من الخدمات المالية والكوادر والتطوير والابتكار.

شروط الاستخدام وإخلاء المسؤولية

تم اعداد هذا التقرير "منظور التكنولوجيا المالية في مصر 2021" الذي تَضَمَّنَ عددٍ من البيانات والإحصاءات والمقابلات، استنادًا إلى دراسات استقصائية تم إجراؤها بواسطة فينتك ايجيبت "FinTech Egypt" -إحدى مبادرات البنك المركزي المصري التي تم إطلاقها في مجال التكنولوجيا المالية- على عدد من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها داخل السوق المصري، بالإضافة إلى عددٍ آخر من المؤسسات المعنية بالتكنولوجيا المالية؛ مثل حاضنات ومسرعات أعمال التكنولوجيا المالية؛ والمستثمرين في مجال التكنولوجيا المالية، (علمًا بأن البيانات/ الإحصاءات الواردة بهذا التقرير قابلة للتغيير دون اشعار مُسبق؛ حسب المستجدات التي تطرأ في هذا الشأن).

وفيما يلي عرض لأهم شروط الاستخدام وإخلاء المسئولية التي يتعين على المستخدمين مراعاتها حال الاستعانة بالبيانات الواردة بهذا التقرير:

- البيانات والإحصاءات الواردة / المدرجة بهذا التقرير هي نتيجة للدراسات الاستقصائية المشار إليها؛ وهذا لا يعني بأي حالٍ من الأحوال أن فينتك ايجيبت "FinTech Egypt" توصي بالتعامل مع أيٍ من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الوارد ذكر اسمها في هذا التقرير.
- لا يجوز لأيٍ من المستخدمين التعدي على سلامة البيانات الواردة بهذا التقرير، كما أنه غير مسموح لأي عميل نهائيًا القيام بأي عمل من شأنه إحداث تغييرات بالبيانات المشار إليها؛ والتي بدورها قد تؤثر على طبيعة هذه البيانات أو دقتها.
- حال قيام أيٍ من المستخدمين بإحداث أي تغييرات لأيٍ من البيانات الواردة بهذا التقرير، فإنه يتعين عليه ذكر هذا بشكل واضح مشيرًا إلى المصدر الذي تم استخدامه. فإنه يتعيَّن على المستخدمين الرجوع إلى شروط الاستخدام الموضحة بالمصدر الذي تم الاستعانة به في الحصول على هذه البيانات، وخصوصًا فيما يتعلق بحقوق النسخ، والطبع، والنشر، وغيرها.
- حال قيام أيٍ من المستخدمين الاستعانة بالبيانات الواردة بهذا التقرير أو الاقتباس أو النقل بأي وسيلة سواءً كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو مصورة أو غير ذلك من الوسائل، فإنه من الضروري أن يظهر ذلك بدقة وأن تُنسب إلى فينتك ايجيبت، كما إنه يتعين عليه مراعاة حقوق النشر والنقل والطباعة والتوزيع وغيرها.
- فيما يخص المستخدمين الذين يعتزمون مشاركة أي بيانات من هذا التقرير، فإنه يتعين عليهم الحصول على تصريح مُسبَق من فينتك ايجيبت "FinTech Egypt" وذلك من خلال التواصل على info@fintech-egypt.com.

FinTech
EGYPT

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الرابط التالي
https://fintech-egypt.com

وفي حال وجود أي استفسارات، يُرجى التواصل على
info@fintech-egypt.com

Powered by برعاية